



صندوق النقد العربي

## تقرير

# "آفاق الاقتصاد العربي"

**سبتمبر 2016**

### تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الاداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من المصادر الرسمية الأخرى في الدول العربية.

## تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل المستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي



تجددت المخاوف خلال النصف الأول من عام 2016 من تداعيات ضعف النشاط الاقتصادي العالمي الناتج عن التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات المتقدمة والناشئة والخوف من وقوع الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة من تباطؤ مستويات الطلب وضعف معدلات النمو. من جهة أخرى، شهدت أسواق النفط والأسواق المالية تقلبات ملحوظة بما زاد من ظروف عدم اليقين التي تواجه الاقتصاد العالمي. خفضت المؤسسات الدولية من توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي إلى ما لا يزيد عن 3.1 في المائة بما يعني أن التعافي لا يزال هشاً.

تأثر أداء الاقتصادات العربية بالتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية وبقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً إضافة إلى استمرار التطورات الداخلية في بعض الدول العربية، وكلها عوامل تمارس أثراً سلبياً على معدلات نمو البلدان العربية خلال عام 2016. في هذا السياق، من المتوقع أن تتعكس إجراءات الضبط المالي التي تم تبنيها في الدول العربية المصدرة للنفط لضبط أوضاع المالية العامة، وكذا ضعف مستويات الطلب الخارجي وظروف الجفاف، وأوضاع أسواق الصرف الأجنبي ببعض الدول العربية المستوردة للنفط على النشاط الاقتصادي. عليه تم خفض توقعات النمو لعام 2016 بنحو 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الواردة في إصدار مارس 2016، حيث من المتوقع تسجيل دول المنطقة نمواً بحدود 2.6 في المائة عام 2016. في المقابل من المتوقع تحسن النمو إلى 3.1 في المائة العام المقبل مستفيداً من تعافي الطلب العالمي واتجاه أسعار السلع الأساسية نحو الارتفاع.

ارتفعت **معدلات التضخم** في معظم الدول العربية خلال الشهور الأولى من عام 2016 نتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار السلع الغذائية، ومجموعة الوقود والطاقة. فقد انتهجت معظم الدول العربية تطبيق سياسات هادفة إلى ترشيد الدعم الحكومي وخاصة الموجه منه للمنتجات النفطية. كما تأثر المستوى العام للأسعار في بعضها بتواصل الاختناقات في سلاسل إمداد السلع الأساسية نتيجة للظروف المحلية التي تشهدها. إضافة إلى الضغوط التضخمية المتولدة عن زيادة عدد النازحين من بعض الدول العربية. كمحصلة، يتوقع أن يبلغ التضخم في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 حوالي 7.8 في المائة. بالنسبة لعام 2017، من المتوقع أن يُسجل معدل التضخم في الدول العربية نحو 8.5 في المائة.

## "آفاق الاقتصاد العربي"

سبتمبر 2016

### أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

3	اتجاهات النمو العالمي
7	أسواق السلع الأساسية
9	أسعار الفائدة والصرف
9	التجارة الدولية
10	المخاطر الاقتصادية
10	الافتراضات الرئيسية

### ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2015 و 2016

12	النمو الاقتصادي
32	تطور الأسعار المحلية

### ثالثاً: الملحق الإحصائي

38	اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية
39	اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية

## أولاً: البيئة الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على الدول العربية

تجددت المخاوف خلال النصف الأول من عام 2016 من استمرار تحرك الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة من تباطؤ مستويات الطلب وضعف معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يزيد إلى حد كبير من ظروف عدم اليقين التي تواجه النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام 2016. ففي البلدان المتقدمة، ورغم تحسن النمو، إلا أن العديد من هذه الدول لا يزال يعاني من تراجع في مستويات الانفاق الاستثماري والانتاجية ومن بوادر تحديات في أسواق العمل ناتجة عن "شيخوخة السكان" وهو ما يضغط على مستويات الناتج الممكن تحقيقه Potential Output، الذي اتجه نحو الانخفاض وفق بعض المؤشرات الحالية. من جهة أخرى، من شأن ضعف مستويات النشاط الاقتصادي في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى أن يؤدي إلى إبطاء أو ارتداد ما تحقق من تقدم على صعيد تعافي الاقتصاد العالمي نتيجة التحديات الكبيرة التي تواجه هذه البلدان، وتتنوع ما بين تراجع أسعار السلع الأساسية وضعف الطلب الداخلي والخارجي والتقلبات في الأسواق المالية وتدفقات رؤوس الأموال، ذلك إضافة إلى التحديات الاقتصادية المرتبطة بالبيئة الداخلية، التي تتمثل في الحاجة للمزيد من الإصلاحات الهيكلية وتنسيق أطر السياسات الاقتصادية الكلية بشكل يدعم الاستقرار الكلي. جاء النمو الاقتصادي المحقق خلال الجزء المنصرم من العام أقل من توقعات المؤسسات الدولية والتي اتجهت بناءً عليه إلى مراجعة تقييماتها للنمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2016 بالانخفاض بقدر غير يسير، وهو ما يشير إلى أن التعافي القوي للاقتصاد العالمي لا يزال أمراً بعيد المنال، خاصة في ظل أجواء عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي، لا سيما في إطار التداعيات التي لم تتكشف بعد لقرار بريطانيا الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

### اتجاهات النمو العالمي

المائة مقارنة بنحو 1.9 في المائة للنمو المسجل العام الماضي، كما خفض توقعاته لنمو المجموعة العام المقبل إلى 1.8 في المائة بما يشكل خفضاً بنحو 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الواردة في تقرير أبريل من عام 2016. فيما يتعلق بالنمو في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، فقد أبقى الصندوق على توقعاته لنمو هذه المجموعة بنحو 4.1 و4.6 في المائة خلال عامي 2016 و2017.

أشار الصندوق إلى مخاطر أخرى تهدد آفاق الاقتصاد العالمي ويمكن أن تتفاقم بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث أشار إلى "تركة التحديات القائمة في النظام المصرفي الأوروبي، وإمكانية حدوث تداعيات اقتصادية كلية حادة تائراً بالتقلبات في الأسواق المالية العالمية والزيادة المستمرة في تجنب المخاطر عالمياً، بما في ذلك اشتداد الضغوط في النظام المصرفي، ولا سيما في الاقتصادات الضعيفة. كذلك حذر الصندوق من أن الانقسامات السياسية داخل الاقتصادات المتقدمة قد تعوق الجهود المبذولة لمعالجة التحديات الهيكلية الصعبة ومشكلة اللاجئين، ومن أن هناك خطر واضح يتمثل في احتمال التحول نحو السياسات الحمائية. من جانب آخر تؤثر التوترات الجغرافية-السياسية بشكل كبير على الآفاق

خفض صندوق النقد الدولي تنبؤاته لآفاق الاقتصاد العالمي في العامين الحالي والقادم نظراً لموجة عدم اليقين التي ترتبت على تصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في سياق يتسم في الأصل بهشاشة ثقة الأعمال والمستهلكين، حيث يحمل قرار الخروج قدراً كبيراً من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي، وهو ما يتوقع أن يسفر عن عواقب اقتصادية كلية سلبية، وخاصة في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة. في هذا الإطار ستتأثر سلباً اقتصادات المملكة المتحدة وأوروبا وسيتأثر النمو العالمي البطيء في الأساس، مما يلقي على صناعات السياسات عبء تعزيز النظم المصرفية وتنفيذ الخطط الموضوعة للإصلاحات الهيكلية المطلوبة بشدة.

تم في سياق ذلك خفض توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.1 في المائة هذا العام و 3.4 في المائة في 2017، طبقاً لصندوق النقد الدولي. تمثل هذه التنبؤات تخفيضاً بنسبة 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات عدد إبريل من تقرير الصندوق عن آفاق الاقتصاد العالمي. فيما يتعلق بالدول المتقدمة، خفض الصندوق من توقعاته للنمو الاقتصادي لدول المجموعة ليأخذ في الاعتبار التداعيات الناتجة عن قرار بريطانيا بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي ليصل النمو في عام 2016 إلى 1.8 في

التي من المتوقع أن تنمو بنسبة 4.4 في المائة في ظل التوقعات بتواصل تحسن أسعار السلع الأساسية ومستويات نمو التجارة الدولية وتحسن الطلب في الدول المتقدمة بشكل طفيف في ظل التوقعات بارتفاع نموها ليصل إلى 1.9 في المائة.

في السياق ذاته، توقعت الأمم المتحدة<sup>3</sup> استمرار النمو الضعيف للاقتصاد العالمي عند مستوى 2.4 في المائة وهو نفس المستوى المسجل العام الماضي، بانخفاض بلغ نحو 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات المتضمنة في تقريرها الصادر في بداية العام. يعزى ذلك إلى قيام البنك بخفض توقعات النمو في العديد من الدول، حيث تحد مستويات الطلب الضعيفة من آفاق النمو في الاقتصادات المتقدمة، في حين تحول الأسعار المنخفضة للسلع الأساسية دون تعافي النشاط الاقتصادي في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى التي تعاني من الأثر التقييدي للسياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الواقع الجديد لانخفاض أسعار السلع الأساسية. زاد من حدة هذه التأثيرات ارتفاع مستويات التقلبات في رؤوس الأموال الأجنبية وفي أسواق المال العالمية.

من جانبها حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>4</sup> من دخول الاقتصاد العالمي في الحلقة المفرغة لضعف مستويات الطلب وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وناشدت صناعات السياسات تبني إجراءات شاملة ومنسقة وجماعية حتى يمكن كسر هذه الحلقة وتحقيق دفعة قوية لنمو الاقتصاد العالمي. ففي دول المنظمة اتسم الأداء الاقتصادي بالضعف خلال السنوات الثماني السابقة مع انخفاض متوسط النمو في دول المجموعة إلى 2 في المائة. من جانب آخر، شهد النمو في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى تباطؤاً مع وقوع بعضها في ركود اقتصادي عميق.

عليه، قامت المنظمة بخفض توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي بنحو 0.3 نقاط مئوية لكل من النمو المتوقع لعامي 2016 و2017 ليصل إلى 3 في المائة و3.3 في المائة على التوالي، وأشارت إلى أن الفترة الطويلة من النمو المنخفض أدت إلى تحرك الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة من تراجع الاستثمارات وضعف الطلب في العديد من البلدان وهو ما يعود ليؤثر بدوره على آفاق النمو العالمي ويؤدي إلى ضعف النشاط الاقتصادي، وسط أجواء من عدم اليقين والبطء في تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية. رغم التوقعات بانخفاض

المتوقعة لعدة اقتصادات، مع مزيد من التداعيات التي تنتقل عبر الحدود<sup>1</sup>.

في السياق ذاته، خفض البنك الدولي<sup>2</sup> مؤخراً من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 بنحو 0.5 نقطة مئوية. شمل التخفيض كل من توقعات النمو في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. توقع البنك الدولي أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 إلى 2.4 في المائة وهو نفس معدل النمو المسجل عام 2015 مقارنة بنحو 2.9 في المائة متوقعة للنمو العالمي في يناير الماضي.

تم خفض توقعات النمو للدول المتقدمة إلى 1.7 في المائة عام 2016، مقارنة بالمستوى المتوقع في بداية العام الجاري البالغ 2.2 في المائة. من جهة أخرى، من المتوقع أن تسجل الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة نمواً بمعدل 3.5 في المائة، وهو ما يمثل كذلك انخفاضاً بنحو 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالمستويات المتوقعة بداية العام. رغم التوقعات المتفائلة لتأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط على النشاط الاقتصادي العالمي، إلا أن الأثر الإيجابي لهذا الاتجاه يبدو الآن أقل بكثير مما كان متوقعاً من ذي قبل نظراً لظهور عدد من المخاطر وأوجه عدم اليقين التي أثرت على أداء الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. كما كان لهذا الاتجاه تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النمو في الدول الرئيسية المصدرة للنفط التي خفض البنك توقعاته بشأن نموها خلال العام بنحو 1.2 نقطة مئوية بما يمثل أكبر خفض للتوقعات على مستوى مجموعات الدول متوقعاً تحقيقه لهذه المجموعة لنمو ضعيف لا يتعد 0.4 في المائة خلال العام الجاري، فيما يتوقع تحسن نموها بشكل كبير عام 2017 إلى 2.4 في المائة نظراً للتوقعات بتحسن أسعار النفط بنسبة 32.5 في المائة وأسعار السلع الأساسية الأخرى بنسبة 10.5 في المائة. أما الدول المستوردة للنفط، فقد استفادت من بقاء أسعار السلع الأساسية عند مستويات منخفضة، حيث من المتوقع أن تسجل معدل نمو مرتفع نسبياً يقدر بنحو 5.8 في المائة خلال العام الجاري.

أما في عام 2017، فيتوقع البنك الدولي تحسن آفاق النمو العالمي إلى 2.8 في المائة كمحصلة لاستمرار النمو مرتفع الوتيرة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى،

<sup>3</sup> United Nations, (2016). "World Economic Situation and Prospects", Update as of mid-2016.

<sup>4</sup> OECD, (2016). "Interim Global Economic Outlook and Interim Economic Outlook", June.

<sup>1</sup> International Monetary Fund, (2016). "World Economic Outlook Update", July.

<sup>2</sup> World Bank Group, (2016). "Global Economic Prospects: Divergences and Risk", June.

وتحسن أسعار المساكن وانخفاض أسعار النفط والتحسن القوي في أسواق العمل في دعم القوة الشرائية للمستهلكين وتعزيز الانفاق الاستهلاكي الذي يُعد المحدد الرئيسي لمستويات الطلب في الاقتصاد الأمريكي على ضوء مساهمته بنحو 70 في المائة من إجمالي الطلب المحلي.

رغم تحسن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مقارنة بعدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، إلا أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يعاني من عدد من المشكلات التي تحد من فرص النمو في المدى المتوسط والطويل وتتمثل في شيخوخة السكان وضعف نمو الانتاجية وتصادم مستويات التفاوت في توزيع الدخل<sup>6</sup>. تتراوح تقديرات المنظمات الدولية لنمو الاقتصاد الأمريكي ما بين 1.9-2.2 في المائة للعام الجاري، وهو ما يعد أقل من النمو المحقق العام السابق، فيما يتوقع تحسن النشاط الاقتصادي في العام المقبل بما يتراوح بين 2.2-2.5 في المائة.

في **منطقة اليورو**، يسير التعافي بوتيرة جيدة مستفيداً من السياسات النقدية التيسيرية، ومن انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة اليورو مقابل الدولار. كان الأداء جيداً خلال النصف الأول من العام رغم استمرار تحديات ضعف الطلب الخارجي، حيث تلقى النمو دفعةً من تعافي مستويات الطلب المحلي وتحسن أسواق العمل والتخفيف النسبي للسياسات المالية الانكماشية. كما تم إحراز تقدماً على صعيد إقرار تقديم دعم مالي لليونان بقيمة 10.3 مليار يورو لسداد ديونها وتفاذي خروجها من الاتحاد الأوروبي. عليه، من المتوقع وفق تقديرات المؤسسات الدولية نمو اقتصاد منطقة اليورو بما يتراوح بين 1.6-1.9 في المائة العام الجاري.

في المقابل، لا يزال ضعف مستويات الطلب الخارجي والمخاوف المحيطة بمستقبل منطقة اليورو وما تسفر عنه من ارتفاع مستويات عدم اليقين يحد من آفاق النمو في الأجل المتوسط. كما أن الانتماء الممنوح للقطاع الخاص، لا يزال ضعيفاً ويتعافى ببطء رغم السياسات النقدية التيسيرية غير المسبوقة، خاصة في بلدان أوروبا الطرفية "Peripheral Economies" التي تشهد ارتفاعاً في مستويات تجنب المستثمرين للمخاطر بما يعمل على رفع كلفة الائتمان. من جانب آخر، لا يزال الاستثمار في منطقة اليورو ضعيفاً بفعل بطء تعافي الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن السياسة المالية قد تلعب دوراً في دفع النمو إلا أن ارتفاع مستويات المديونية والقيود السياسية قد يحولا دون ذلك.

معدلات البطالة في دول المنظمة إلى 6.2 في المائة عام 2017، إلا أن 39 مليون شخص بدول المنظمة سوف يظلوا خارج سوق العمل بارتفاع مقداره 6.5 مليون شخص مقارنة بالمستوى المسجل قبل الأزمة المالية العالمية، فيما لا يزال ضعف مستويات الاجور الحقيقية وزيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل يؤثران سلباً على الانفاق الاستهلاكي.

على صعيد توقعات النمو في **الدول المتقدمة**، من المتوقع تباطؤ النمو في عدد من تلك الدول رغم السياسات النقدية التيسيرية المتبناة في العديد منها بما يشير إلى أن السياسة النقدية الحالية قد استنفذت قدرتها على دفع النمو وبات لها أثراً محدوداً على النشاط الاقتصادي. وهو ما يعزز الحاجة إلى مزيج آخر من السياسات الاقتصادية يتم في إطاره تحفيز دور السياسة المالية وتنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم النمو. كذلك يرجع جانباً من تفسير تباطؤ النشاط الاقتصادي في هذه المجموعة رغم انخفاض أسعار النفط وتراجع عملات بعض دول المجموعة مقابل الدولار وتحسن أسواق العمل بها بشكل ملحوظ إلى انخفاض مستويات الاستثمار والانتاجية و"شيخوخة السكان" "Aging Population"، وهو ما يشير وفق بعض الدلائل إلى انخفاض مستويات الناتج الممكن تحقيقه في هذه البلدان "Potential Output".

في هذا الصدد، تشير دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى حدوث تراجع لمستويات الناتج الممكن تحقيقه في الاقتصادات المتقدمة والنامية، فعلى سبيل المثال انخفض مستوى الناتج الممكن تحقيقه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 2 في المائة خلال العشرين عاماً الماضية إلى أقل من واحد في المائة مؤخراً. حدث الأمر ذاته في الدول النامية والأسواق الناشئة وهو ما يعني حاجة العالم حالياً إلى نحو 70 سنة لتحقيق هدف مضاعفة مستوى دخل الفرد المسجل بدلاً من 35 سنة لتقديرات السابقة<sup>5</sup>.

على مستوى دول المجموعة، كان النشاط الاقتصادي ضعيفاً في **الولايات المتحدة الأمريكية** خلال النصف الأول من العام لاسيما في قطاعي النفط والتصدير. حيث أدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى تدهور الأوضاع المالية لعدد من الشركات العاملة في إنتاج النفط الصخري وانعكس ذلك على مستوى الاستثمارات المنفذة في قطاع الطاقة، فيما أدى ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية إلى تأثر الصادرات الأمريكية سلباً. في المقابل، ساهم نمو الأجور

<sup>6</sup> International Monetary Fund, (2016). IMF Survey: Structural Forces Weigh on Future U.S. Growth, July.

<sup>5</sup> OECD, (2016). "Interim Global Economic Outlook", June.



في جدوى وكفاءة السياسة النقدية فيما احتفظت السياسة المالية بموقفها التيسيري خلال العام. في هذا الصدد، كما تم خلال العام اتخاذ قرار بتأجيل قرار رفع ضريبة الاستهلاك بنسبة 10 في المائة التي كان من المقرر العمل به في أبريل من عام 2017 في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي، وهو ما قد يؤدي إلى حفز النمو في الاجل القصير.

**على صعيد الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى**، شهدت الدول النامية خلال النصف الاول تراجعاً في أنشطة التصنيع بسبب ضعف الطلب الخارجي وانخفاض في مستويات الاستثمار نتيجة السياسات الاقتصادية التقييدية وضعف تدفقات رؤوس الأموال والتقلبات في الأسواق المالية العالمية. لا يزال النمو المحقق في دول المجموعة متبايناً بين دول المجموعة المصدرة الرئيسية للسلع الأساسية والدول المستوردة لها. فعلى صعيد الدول المصدرة الرئيسية للسلع الأساسية، فقد نمت بنحو 0.2 في المائة فقط عام 2015، وهو أدنى معدل نمو مسجل لدول المجموعة منذ الأزمة المالية العالمية، فيما يتوقع نمو هذه الدول بنحو 0.4 في المائة فقط عام 2016 وفق أحدث تقارير البنك الدولي، فيما يتوقع تحسن نموها بشكل كبير عام 2017 إلى 2.4 في المائة نظراً للتوقعات بتحسن أسعار السلع الأساسية. في المقابل، كان الأداء الاقتصادي أفضل في الدول المستوردة للسلع الأساسية في ظل الطلب المحلي الأقوى، لذا يتوقع نمو هذه الدول بنحو 5.8 في المائة خلال العام، وهو ما يقترب من معدلات النمو طويلة الأجل لهذه المجموعة حيث شهدت دول المجموعة أداءً أفضل نسبياً باستثناء الصين، فيما يتوقع تراجع طفيف لمعدل نمو المجموعة العام المقبل إلى 5.7 في المائة.

**في الصين**، هناك تحرك تدريجي لإعادة التوازن لنمط النمو الاقتصادي بين الطلب المحلي والطلب الخارجي من خلال إبطاء نشاط بعض القطاعات التي كانت تعمل بأكثر من طاقتها الانتاجية على رأسها قطاع التصنيع في مقابل دفع نشاط قطاع الخدمات وتشجيع نمو دخول الطبقة المتوسطة لزيادة الطلب المحلي لتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. انخفض نمو الاقتصاد الصيني إلى 6.9 في المائة عام 2015 وإلى 6.7 في المائة خلال النصف الاول من عام 2016، بما يعكس ضعف مستوى الاستثمار والصادرات في إطار عملية التحول التدريجي المشار إليها. بناء عليه، تراجع النمو في قطاع التصنيع لصالح زيادة النمو في قطاع الخدمات الذي ساهم بنحو 50 في المائة من النمو، وكان له الدور الاكبر في توظيف المزيد من العمالة في المناطق الحضرية بما خفف من تأثير تراجع دور قطاع التصنيع في التوظيف. لتعويض تراجع نمو أنشطة قطاع الصناعة والقطاع العقاري، قامت الحكومة بتبني عدداً من

من جهة أخرى، يحيط الغموض بمستقبل نمو منطقة اليورو في الأجل المتوسط على ضوء التدايعات الاقتصادية المتوقعة لتصويت البريطانيين لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في شهر يونيو الماضي التي أدت بشكل فوري إلى تراجع قيمة الجنيه الاسترليني بنحو 10.3 في المائة. في هذا السياق، توقع صندوق النقد الدولي، أن يتسبب الغموض الناتج عن تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في تقلص النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو إلى 1.4 في المئة في 2017، وهو ما يعد تراجعاً بنحو 0.8 نقطة مئوية لنمو منطقة اليورو المتوقع قبل تصويت بريطانيا بالخروج. هذا بافتراض مفاوضات سلسلة نسبية تمهد لعملية الخروج، وتحفظ لبريطانيا حق الوصول الكامل لسوق الاتحاد الأوروبي دون تعريف جمركية، وهو ما يعد أفضل سيناريو متوقع للخروج. أما في حالة ما إذا طال أمد مفاوضات الانفصال، واستمرت في دفع المستثمرين للجزوف عن المخاطر بالأسواق المالية، فإن النمو بمنطقة اليورو سيتباطأ بشكل أكبر. من جانب آخر، قد يحمل الانفصال مخاطر من تدايعات غير متوقعة ومخاوف من انقراط عقد دول الاتحاد الأوروبي واتجاه دول العالم نحو مزيد من السياسات الانعزالية والحمايةية.

**في اليابان**، يتأرجح الاقتصاد الياباني بين فترات من النمو معتدل الوتيرة والانكماش الاقتصادي، حيث لا يزال الانفاق الاستهلاكي ضعيفاً، كما أن أداء الصادرات لا يزال متباطئاً بسبب ضعف مستويات الطلب الخارجي والمكاسب المحدودة جراء انخفاض قيمة الين. إضافة لما سبق، بدأ الاقتصاد الياباني يتأثر بظهور علامات لوجود صعوبات في أسواق العمل نتيجة ظاهرة "شيخوخة السكان" مع ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد إلى مستوى 84 سنة بما يمثل أعلى المستويات العالمية<sup>7</sup>. تجلت هذه الصعوبات في ظهور نقص حاد في العمالة وتزايد في طلبات التوظيف على ضوء تقلص حجم القوى العاملة بما يؤثر بشكل كبير على مستويات الاستثمار والادخار وأفاق النمو. بناء على ما سبق، من المتوقع استقرار معدل النمو في اليابان عند مستوى 0.5 في المائة عام 2016 وهو نفس المستوى المسجل عام 2015. كنتيجة لضعف آفاق النمو والانخفاض المزمن لمعدل التضخم في أسعار المستهلكين وأجور العمال، قام بنك اليابان بخفض أسعار الفائدة لمستويات صفرية. على الرغم من أن هذا الخفض قد أدى إلى انخفاض في معدلات العائد، إلا أنه لم ينجح في المقابل في رفع توقعات التضخم مما أدى إلى شكوك

<sup>7</sup> World Bank (2016). World Development Indicators Database(WDI).

قدماً في استكمال هذه الإصلاحات تقوية النظام النقدي والمالي الدولي مما سيدعم بدوره النمو والاستقرار في الصين والاقتصاد العالمي<sup>9</sup>.

من المتوقع انخفاض النمو في الصين إلى 6.7 في المائة عام 2016 و6.4 في المائة عام 2017، وسيظل النمو مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط وحزم السياسات التحفيزية المتبناة للتخفيف من أثر تراجع القطاعات التي كانت تعمل بما يفوق طاقتها الإنتاجية.

في **الهند**، سيدعم التحسن الملحوظ لآفاق النمو الاقتصادي في معدلات نمو مجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، حيث تواصل الهند تحقيق أسرع معدلات للنمو بين دول العالم مستفيدة من مجموعة من العوامل تتمثل في الاتجاه الهبوطي لأسعار الطاقة، وتواصل تنفيذ عدد من الإصلاحات الجذرية على صعيد تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتبني مزيج من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي. من المتوقع وفق التقديرات الدولية ارتفاع معدل نمو الهند إلى ما يتراوح بين 7.3-7.6 في المائة العام الجاري ومواصلته الارتفاع العام المقبل إلى ما يتراوح بين 7.5-7.7 في المائة.

في **كومنولث الدول المستقلة**<sup>10</sup> من المتوقع انكماش الناتج بنحو 1.3 في المائة العام الجاري بسبب تراجع أسعار النفط والتطورات السياسية غير المواتية وتأثير السياسات المالية الانكماشية. في هذا السياق، تشير التوقعات إلى انكماش النشاط الاقتصادي في **روسيا** بنسبة 1.9 في المائة عام 2016 نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتأثير العقوبات الدولية. في حين من المتوقع تحقيق مجموعة كومنولث الدول المستقلة نمواً بنسبة 1.1 في المائة العام المقبل مع تحسن أسعار السلع الأساسية وتراجع مستوى المخاطر الجيوسياسية. في **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، من المتوقع أن ينكمش النمو في المنطقة بنسبة 1.3 في المائة عام 2016 عقب تراجع بنسبة 0.7 في المائة عام 2015، فيما يمثل أول ركود تشهده المنطقة لعامين متتاليين طوال أكثر من 30 عاماً. ومن المتوقع أن يبدأ النمو في الارتفاع مرة أخرى عام 2017، ليكتسب قوة تدريجية ليصل إلى 2 في المائة عام 2018<sup>11</sup>.

<sup>9</sup> صندوق النقد الدولي (2015). "اليونان الصيني ينضم إلى سلة العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة التي انشأها الصندوق"، نشرة صندوق النقد الدولي، ديسمبر.

<sup>10</sup> تضم رابطة كومنولث الدول المستقلة وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي: أبريل 2016، كل من : بيلاروس ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا، وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

<sup>11</sup> World Bank Group, (2016). "Global Economic Prospects: Divergences and Risk", July.

الاجراءات التيسيرية على صعيد السياسات للتخفيف من حدة هذا التحول تمثلت في خفض نسبة الاحتياطي القانوني والمزيد من الانفاق على مشروعات البنية الأساسية وخفض في الضريبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ارتفع على ضوءها عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أدى تباطؤ الاقتصاد الصيني وزيادة مواطن الهشاشة في القطاع المالي وتحول السياسة باتجاه نظم سعر الصرف الثابت مقابل سلة من العملات إلى مزيد من التقلبات في أسواق المال العالمية، لم يحد منها سوى التواصل الجيد لصانعي القرار في الصين لطمأنة الأسواق العالمية بشأن مستقبل سياسة سعر الصرف وتأكيد التزام الصين بسياسة تحقيق النمو المتوازن ومن تحقيق معدل نمو مستهدف بحدود يتراوح بين (6.5-7) في المائة عام 2016 و6.5 في المائة للفترة (2016-2020)، وهوما ساعد على تهدئة أسواق المال وتخفيف الضغوط على العملة الصينية. تباطأت خلال عام 2016 حركة انتقالات رؤوس الأموال إلى خارج الصين، التي كانت قد سجلت أعلى مستوى لها خلال عام 2015 بلغ 500 مليار دولار، تمثل معظمها في مدفوعات دين قصير الأجل خارجي، تم استبدالها بديون محلية بهدف تقليل مستويات انكشاف الشركات الصينية على الدين الخارجي بالعملة الأجنبية خوفاً من التراجع المحتمل في قيمة العملة الصينية مقابل الدولار، فيما عكس 10 في المائة من هذه التدفقات استثمارات أجنبية مباشرة للصين بالخارج في إطار نمط التحول الجديد للنمو<sup>8</sup>.

لا تزال مؤشرات الأداء الاقتصادي في الصين قوية حيث يمثل الدين العام 60 في المائة من الناتج، ومعظمه دين محلي، فيما تقدر الاحتياطات الرسمية بنحو 3.2 تريليون دولار (30 في المائة من الناتج) وهو مستوى مريح يمكن الصين من مواجهة أي ضغوط على عملتها المحلية في حالة الزيادة في مستويات تقلبات الأسواق المالية إلى الخارج. كما أن القيود المفروضة على بعض تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج والاقراض المصرفي والقطاع المالي المملوك للدولة، كلها عوامل تقلص من تأثير تعرض الصين لمخاطر الاستقرار المالي وتقلبات أسعار الصرف.

يشار إلى أن صندوق النقد الدولي قد وافق مؤخراً وللمرة الأولى منذ خمسة عشر عاماً على إدخال اليونان الصيني في سلة العملات التي تشكل وحدة حقوق السحب الخاصة. يعد هذا التطور علامة فارقة مهمة على مسار اندماج الاقتصاد الصيني في النظام المالي العالمي. كذلك يمثل هذا القرار اعترافاً دولياً بالتقدم المحرز في الصين على صعيد إصلاحات دعم النظام النقدي والمالي. من شأن مضي الصين

<sup>8</sup> World Bank Group, (2016). "Global Economic Prospects: Divergences and Risk", June.



## أسواق السلع الأساسية

انتاج النفط الصخري التي أثرت سلباً على الاستثمارات المنفذة في القطاع، ومن المتوقع أن تؤثر بشكل ملموس على الانتاج خلال النصف الثاني من العام رغم جهود الشركات المتعددة لزيادة مستويات الانتاجية وخفض تكاليف الانتاج. في هذا السياق، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة تراجع الإنتاج من خارج الاوبك بنحو 0.8 مليون/يوم خلال عام 2016 لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية، التي من المتوقع انخفاض انتاجها بنسبة تتراوح بين 9-12 في المائة خلال العام الجاري مقارنة بزيادة في مستويات الانتاج بلغت 14 في المائة خلال الفترة (2012-2015).

بالفعل شهد الربع الاول من عام 2016، أول انخفاض في مستوى إنتاج النفط الأمريكي في ثمان سنوات مع تراجع الانتاج في اثنين من أكبر حقول انتاج النفط الصخري يساهمان بنحو 48 في المائة من إجمالي انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط. فمن بين الحقول الثلاثة الكبرى لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، شهد حقل باكين تراجعاً في مستويات الانتاج بنسبة 19 في المائة مقارنة بمستويات ذروة الإنتاج المسجلة في ديسمبر 2014. كما تراجع الإنتاج في حقل ايجل فورد بنسبة 29 في المائة مقارنة بذروة الإنتاج في شهر مارس 2015. في الظروف العادية، يؤدي تراجع أعداد الحفارات إلى انخفاض الانتاج، إلا أن شركات النفط الصخري قد أظهرت كفاءة ملحوظة في خفض التكاليف وزيادة انتاجية البئر لتفادي انخفاض مستويات الانتاج لأطول فترة ممكنة. أدى ذلك إلى زيادة انتاج الحفارة الواحدة بنسبة 87 في المائة خلال الفترة من أكتوبر 2014 وحتى شهر أبريل من عام 2016، بما عوض الانخفاض في عدد منصات الحفر Rig Count في حقول انتاج النفط الرئيسية الثلاث بنسبة 80 في المائة خلال نفس الفترة<sup>14</sup>.

كان لانخفاض أسعار النفط تأثيرات مالية عميقة بالنسبة لشركات إنتاج النفط الصخري العالمية التي كانت قد اقترضت مبالغ ضخمة عبر الاصدارات من السندات عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، وبعد انخفاض أسعار النفط أصبح من الصعب سداد اقساط تلك المديونيات. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد شركات انتاج النفط الصخري الأمريكية التي قامت بإعادة جدولة ديونها بموجب الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي إلى 28 شركة أمريكية. كما هبطت التدفقات النقدية لنحو 61 شركة من شركات التنقيب والانتاج المدرجة في سوق الأسهم في عام 2015 بنسبة 50 في المائة وهو ما أدى إلى انخفاض استثماراتها بنحو 42 في المائة عام

من المتوقع تسجيل أسواق النفط الدولية زيادة في مستويات الطلب بنحو 1.2 مليون برميل/يومياً خلال عام 2016 ليصل إجمالي الطلب إلى 94.18 مليون برميل/يومياً مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة الطلب على النفط في الدول الآسيوية بصفة خاصة الهند. أما فيما يتعلق، بمستويات المعروض النفطي من خارج دول الاوبك، فمن المتوقع انخفاضه بشكل ملموس بنحو 0.9 مليون برميل/يومياً خلال عام 2016 ليصل إلى 56 مليون برميل/يومياً مقابل نمو في مستويات المعروض من دول الاوبك بنحو 1.9 مليون برميل/يومياً عام 2015. بذلك من المتوقع أن يبلغ الطلب على خام أوبك نحو 31.9 مليون برميل/يومياً خلال عام 2016<sup>12</sup>.

شهدت سلة خامات أوبك المرجعية ارتفاعات ملحوظة خلال الربع الثاني من عام 2016 عوضت جانباً من خسائرها المسجلة خلال الربع الاول الذي سجلت خلاله أدنى مستوى لها منذ عام 2003 حيث انخفضت إلى 29.96 دولار للبرميل متراجعة بنحو 25 في المائة مقارنة بالمستويات السعريّة المسجلة خلال الربع الرابع من عام 2015. جاء هذا الانخفاض نتيجة لضعف مستويات الطلب العالمي والمخاوف من تدايات تباطؤ الاقتصاد الصيني واستمرار بقاء المخزونات النفطية عند مستويات مرتفعة لا سيما المخزونات في دول منظمة التعاون الاقتصادي. فيما عوضت أسعار النفط في الربع الثاني جانباً من خسائرها المسجلة مسبقاً وارتفعت بنسبة 41.2 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة خلال الربع الأول لتصل إلى 42 دولار للبرميل. لاقت أسعار النفط دعماً خلال الربع الثاني من العام بفعل ارتفاع مستويات استهلاك الجازولين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من انقطاع الإمدادات لاسيما في كندا ونيجيريا وانخفاض انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام نتيجة تراجع الاستثمارات في قطاع النفط الصخري وارتفاع أسعار العقود المستقبلية إلى مستوى 50 دولار للبرميل. يشار إلى أن أسعار النفط وفق سلة خامات اوبك المرجعية قد سجلت متوسطاً سنوياً بلغ نحو 38 دولار للبرميل خلال الفترة (يناير-أغسطس) 2016<sup>13</sup>، كما يتوقع مواصلة ارتفاع الارتفاع خلال الفترة المتبقية من العام إلى ما يجعلها قريبة من المستوى المتوقع لأسعار النفط وفق الافتراض الأساسي للأسعار المعتمد في تقرير آفاق الاقتصاد العربي إصدار مارس 2016 البالغ (40 دولار للبرميل).

يعزز من توقعات مواصلة أسعار النفط لارتفاعها خلال النصف الثاني من عام 2016، ظهور بوادر انخفاض كميات انتاج النفط من خارج دول أوبك نتيجة الضغوط على شركات

<sup>14</sup> جدوى للاستثمار، (2016). "انتعاش أسعار النفط: هل سيؤدي إلى انتعاش النفط الصخري الأمريكي؟"، يونيو.

<sup>12</sup> OPEC, (2016). "Monthly Oil Market Report", July.

<sup>13</sup> حتى 17 يوليو من عام 2016.

واليابان وصلت معها أسعار الفائدة لمستويات سالبية. حيث أعلن البنك المركزي الأوروبي عن المزيد من السياسات النقدية التيسيرية في شهر مارس الماضي بما شمل خفض الفائدة على عمليات الإيداع لمستويات سالبية وعمليات موسعة طويلة الأجل لإعادة التمويل لحفز الإقراض.

في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع تراجع معدل البطالة لأدنى مستوياتها (5 في المائة) والتوقعات باستمرار انخفاضها إلى 4.7 في المائة خلال النصف الثاني من العام، واقترب معدلات التضخم الأساسي (1.6 في المائة) من المستويات المستهدفة (2 في المائة)، فإن الأسواق تتوقع قيام الاحتياطي الفيدرالي بإجراء رفعين لأسعار الفائدة كل منهما بواقع 25 نقطة أساس خلال الجزء المتبقي من العام استناداً لتطورات النمو في الاقتصاد الأمريكي. في المقابل، هناك توقعات باحتمال تفضيل الفيدرالي الأمريكي لتبني نهجاً أكثر تحفظاً بشأن القيام برفع سريع ومتكرر لأسعار الفائدة. وفق ذلك من المحتمل الاكتفاء برفع واحد خلال العام وإرجاء هذه الخطوة إلى نهاية العام بما يتماشى مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وبما يأخذ في الاعتبار تأثير قوة الدولار على الصادرات الأمريكية والتداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الأسواق المالية. في سياق متصل، فاجئ بنك إنجلترا المركزي الأسواق بالإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير في اجتماعه المنعقد في شهر يوليو من عام 2016، حيث كانت الأسواق تتوقع اتجاه البنك لخفض الفائدة لدعم النمو في المملكة المتحدة، الذي من المتوقع أن يبقى متأثراً سلباً بتداعيات خروج بريطانيا من منطقة اليورو. استناداً لكافة التطورات المذكورة، شهدت قيمة الدولار دعماً مقابل عدد من العملات الرئيسية خلال عام 2016 على ضوء تباين مسارات النمو وتوجهات السياسة النقدية بين الاقتصادات المتقدمة. مع تباين معدلات العائد بين الاقتصادات العالمية، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى مخاطر تتعلق بتدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف وهو ما قد يزيد من مستويات التقلبات التي تتعرض لها الأسواق المالية ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى.

### التجارة الدولية

حسب التقارير الدولية، لازلت التجارة الدولية تعاني من بطء معدلات النمو بما يعكس عدداً من العوامل الدورية والهيكلية، التي تتمثل في تراجع أسعار السلع الأساسية وانخفاض مستويات الطلب في الأسواق المتقدمة، وتغير نمط النمو في الصين تجاه زيادة مستويات الطلب المحلي على حساب الطلب الخارجي والاعتماد على المزيد من المكون المحلي في الصناعة، وهو ما أثر على كل من الصادرات

2015، فيما يتوقع انخفاض الاستثمارات بشكل أكبر خلال عام 2016 حيث يتوقع تراجعها بنسبة 56 في المائة<sup>15</sup>.

رغم التوقعات بارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال النصف الثاني من العام إلا أن استمرار تسجيل المخزونات النفطية لمستويات قياسية، لا سيما المخزونات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قد يحد من هذا الاتجاه. إضافة لذلك فإن التعافي التدريجي الحالي للأسعار قد يعطي دفعةً لنشاط انتاج النفط الصخري في الدول خارج منظمة الأوبك ويمثل فرصة لبقاء هذه الشركات من خلال إعادة هيكلة الديون وتجديد تشغيل الآبار غير المكتملة وزيادة الانتاج.

فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي، فقد تراجعت خلال النصف الأول من العام مع زيادة مستويات المعروض، لا سيما من طاقات الغاز المسال في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وهو ما يتوقع معه بقاء أسعار الغاز منخفضة في أسواق الاستهلاك الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. أما بخصوص أسعار السلع الأساسية الأخرى، شهدت أسعار المعادن تحسناً وارتفعت مقارنة بالمستويات المنخفضة المسجلة في بداية عام 2016 مدعومة بتوقعات تعافي مستويات الطلب عليها مع توازن متوقع في الأسواق نتيجة ضعف مستويات الاستثمار في الآونة الأخيرة. في هذا الصدد، ارتفعت أسعار الحديد الخام والصلب نتيجة زيادة مستويات الطلب في الصين في ظل الإجراءات التحفيزية التي تبنتها الحكومة لزيادة مستويات الانفاق على البنية الأساسية والمشروعات في قطاع التشييد لتعويض تراجع أنشطة القطاع الصناعي. أما أسعار السلع الغذائية، فقد واصلت تراجعها خلال الربع الأول من عام 2016 في سابع وتيرة تراجع فصلية تشهدها مع الزيادة الملحوظة في مستوى المخزونات من هذه السلع، فيما يعكس كذلك انخفاض تكاليف الانتاج مع تراجع أسعار الطاقة حيث تشير التقديرات إلى أن كل خفض في أسعار الطاقة بنسبة 10 في المائة يؤدي إلى تراجع في أسعار السلع الغذائية بما يتراوح بين 1.5-2.0 في المائة. في هذا السياق، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أسعار السلع الأساسية بخلاف الطاقة من المتوقع أن تشهد خلال عام 2016 تراجعاً بنسبة 12 في المائة، ذلك قبل أن ترتفع بنسبة 10.5 في المائة عام 2017 مدعومة بتراجع المخزون والإمدادات مع الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي<sup>16</sup>.

### أسعار الفائدة والصرف

دفع تراجع مستويات التضخم في الدول المتقدمة بفعل انخفاض أسعار السلع الأساسية وتباطؤ الطلب الكلي البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية توسعية في منطقة اليورو

<sup>15</sup> جدوى للاستثمار، (2016). المرجع سابق الذكر.

<sup>16</sup> World Bank Group, (2016). "Global Economic Prospects: Divergences and Risk", June.



المزيد من السياسات النقدية التوسعية محدوداً للغاية. من شأن استمرار تراجع معدلات التضخم أن يؤثر على قرارات الاستهلاك والاستثمار ويضعف الطلب ويعمق من تباطؤ النمو مستقبلاً.

- الانخفاض المزمع في أسعار السلع الأساسية بما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة الرئيسية للسلع الأساسية، في الوقت الذي شهد فيه حيز السياسات Policy Space تقلصاً في عدد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية على ضوء الانخفاض الملموس في مستوى الاحتياطات الخارجية والفوائض المالية بما يجبر هذه الدول على تبني سياسات تقييدية تحول دون رفع النمو.

- عدم تكشف التداعيات الناتجة عن قرار بريطانيا الانفصال عن الاتحاد الأوروبي بعد على مستويات النمو المسجل في الاقتصادات المتقدمة. ففيما يتوقع أن يؤدي الانفصال السلس إلى تأثيرات ملحوظة على النمو الاقتصادي في منطقة يورودرت بما يتراوح بين 0.8-0.9 نقطة مئوية للانخفاض المتوقع لنمو منطقة اليورو بعد قرار الانفصال، فإن الانفصال غير السلس قد يكون له تداعيات قوية على أسواق المال وأسعار الصرف العالمية. كما أن هذا الاتجاه في حد ذاته قد يعمق توجه بعض دول العالم نحو المزيد من السياسات الانعزالية والحماية بما قد يضعف مستويات النمو والتجارة الدولية.

- تزايد احتمالات حدوث تقلبات واسعة في تدفقات رؤوس الأموال وضغوط في أسعار صرف عملات الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى نتيجة للتطورات على صعيد النشاط الاقتصادي العالمي وتباين مسارات السياسة النقدية وهو ما أدى العام الماضي إلى تدفق سالب لرؤوس الأموال إلى خارج هذه الدول بقيمة 29 مليار دولار مقارنة بتدفق للداخل بلغ 1.2 تريليون دولار بين عامي 2010 و2014<sup>17</sup>. يزيد هذا الأمر من صعوبة الواقع الاقتصادي الذي تواجهه الدول النامية والتي هي في أمس الحاجة إلى حفز النمو وزيادة الاستثمارات في وقت يتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

والواردات الصينية. كذلك تأثرت التجارة الدولية بشكل سلبي بالتقدم المخيب للآمال لمفاوضات تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف، حيث لا تزال معدلات نمو التجارة الدولية ضعيفة للغاية مع تأثير سلاسل القيمة المضافة وتجارة السلع سلباً بالسياسات الحمائية الدولية. سجلت التجارة الدولية خلال عام 2015 أدنى معدل نمو لها مسجل منذ الأزمة المالية العالمية حيث نما حجم التجارة الدولية بنسبة 3.1 في المائة. تركّز معظم الانخفاض في التجارة الدولية للسلع، فيما حافظت التجارة الدولية للخدمات على قوتها مدعومةً باستمرار نمو الانفاق الاستهلاكي في عدد من الدول وارتفاع مستويات الدخل المتاح للإنفاق مع تراجع أسعار الطاقة. يشار إلى أن التجارة الدولية للخدمات تستحوذ على 20 في المائة من إجمالي حجم التجارة الدولية ونحو 50 في المائة من القيمة المضافة لقطاع الخدمات على مستوى العالم. شجع التقدم المخيب للآمال على صعيد مفاوضات تحرير التجارة العالمية على تنامي دور التكتلات التجارية الإقليمية، فقد تم خلال النصف الأول من عام 2016 توقيع اتفاقية لإنشاء شراكة تجارية عملاقة بين اثنتي عشرة دولة من دول المحيط الباسيفيكي (الهادي) لتنمية المبادلات التجارية، وهو ما يتوقع أن يعطي دفعة لمعدلات نمو التجارة الدولية في الأمد المتوسط بعد التوقيع على الاتفاقية في هذه البلدان وبدء سريانها. من المتوقع بشكل عام استمرار العوامل المؤثرة سلباً على التجارة الدولية خلال عام 2016، ومن ثم تحقيقها لنفس معدل النمو المسجل عام 2015 (3.1 في المائة)، ويتوقع تحسن التجارة الدولية بنحو 3.9 في المائة عام 2017.

### المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يتمثل أهمها في:

- عدم قدرة السياسات الاقتصادية على إعطاء النمو الاقتصادي دفعةً مستدامةً رغم مرور أكثر من ثمان سنوات على الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت السنوات الماضية زيادة كبيرة في مستويات الاعتماد على السياسات النقدية للإنعاش الاقتصادي مع دور محدود للسياسات المالية والإصلاحات الهيكلية بما أشار للأسواق بأن السياسة النقدية محملة بأدوار أكبر كثيراً من الدور المناط بها وهو ما جعل أوضاع السيولة وتقييم المخاطر في الأسواق يشهد تقلبات حادة مع أي تغييرات في مستويات ثقة المستثمرين.

- استمرار تحرك التضخم في الدول المتقدمة دون المستويات المستهدفة خاصة في منطقة اليورو واليابان، في الوقت الذي أصبح المجال متاح لتبني

<sup>17</sup> صندوق النقد العربي، (2016). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، مسودة أولية.

## الافتراضات الرئيسية للتقرير

### معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

من المتوقع كما سبق الإشارة، نمو الاقتصاد العالمي بحدود 2.7 في المائة خلال عام 2016 وتحسنه إلى نحو 3.1 في المائة عام 2017 وفق متوسط تقديرات النمو المتوقعة من قبل المنظمات الدولية. كذلك من المتوقع استمرار ضعف معدلات نمو التجارة الدولية التي من المتوقع ان تسجل نمواً بنسبة 3.1 في المائة و3.5 في المائة خلال عامي 2016 و2017 على التوالي. من ثم يتبين استمرار الضغوط التي تمارسها البيئة الاقتصادية الدولية على مستويات الطلب الخارجي الذي يعد مسؤولاً عن المساهمة بنحو 51 في المائة من إجمالي الطلب الكلي في البلدان العربية، لا سيما على ضوء المصاعب التي تواجه عدد من الدول الآسيوية التي تمثل الشريك التجاري الأبرز لعدد من الدول العربية المصدرة للنفط ودول منطقة اليورو التي تمثل الشريك التجاري الأبرز لعدد من الدول العربية المستوردة للنفط. سيكون لهذه التطورات تأثيراً على نمو النشاط الاقتصادي في الدول العربية من خلال تأثيرها على مستوى كل من الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العمالة في عدد من البلدان العربية، وهو ما سوف يحول إضافة إلى الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية دون إعطاء النمو المسجل على مستوى المجموعة دفعة قوية خلال عام 2016.

### أسعار النفط

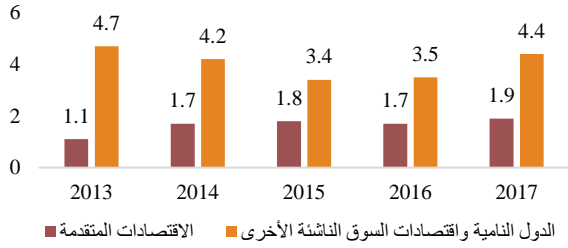
تشير الدلائل في أسواق النفط الدولية إلى بدء التراجع النسبي لمستويات تخمة المعروض من النفط نظراً لبدء انخفاض انتاج النفط الصخري من دول خارج منظمة الأوبك نتيجة الصعوبات التي تواجه الشركات العاملة في القطاع على ضوء تراجع مستويات الأسعار العالمية للنفط، وهوما يعزز التوقعات بمواصلة أسعار النفط لارتفاع خلال النصف الثاني من العام. بيد أن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي واستمرار بقاء المخزونات النفطية عند مستويات مرتفعة قد يحدان من الاتجاه الصعودي للأسعار. على ضوء ما سبق تُبقي على توقعاتنا لأسعار النفط العالمية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العربي- إصدار مارس عند مستوى 40 دولار للبرميل خلال عام 2016، ونتوقع ارتفاع مستويات الأسعار لنحو 48 دولار للبرميل العام المقبل. من شأن تحسن مستويات أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام ان يخفف نسبياً من الضغوط على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط، إلا أن مستويات الأسعار الحالية لا تزال أقل بكثير من مستويات الأسعار المحققة لتوازن موازنات العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط، وهو ما يتوقع على ضوء استمرار تأثير التوازنات الداخلية والخارجية في هذه البلدان. رغم ذلك ستسهم الإصلاحات على صعيد المالية العامة وإصلاحات دعم مستويات التنويع الاقتصادي في التخفيف من الأثر السلبي للاتجاه الهبوطي لأسعار النفط على اقتصادات هذه الدول ولكن في المدى المتوسط.

### أسعار الفائدة

من المتوقع أن يشهد عام 2016 رفعاً واحداً لسعر الفائدة على الدولار على الأقل بما يتراوح بين 0.25-0.50 نقطة مئوية. سوف يكون لهذه الخطوة تأثيراً كبيراً على أوضاع السيولة في عدد من البلدان العربية المصدرة للنفط التي تشهد أوضاع السيولة بها ضغوطات ناتجة عن تراجع الأسعار العالمية للنفط بما قد يحد من فرص توسع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في بعض هذه البلدان ويرفع كلفته. من جانب آخر، سوف يزيد هذا الرفع المرتقب من حجم الضغوط على أسعار صرف البلدان العربية التي تتبع نظاماً مرنة للصرف على ضوء الأوضاع في أسواق النقد الأجنبي في بعضها، وقد يؤدي للمزيد من الرفع لأسعار الفائدة وهو ما قد يولد أيضاً ضغوطاً مثيلة على التعافي الاقتصادي في هذه البلدان خلال الربعين الثالث أو الرابع من العام لا سيما على ضوء ارتفاع أسعار الفائدة في بعض هذه البلدان مقارنة بأسعار الفائدة المسجلة في الدول العربية الأخرى.

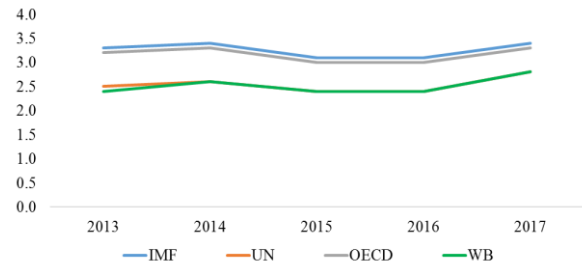
## شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي خلال عامي 2016 و2017

نظراً لمستويات الطلب الضعيفة في كل من البلدان المتقدمة والدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة  
معدل النمو (%)



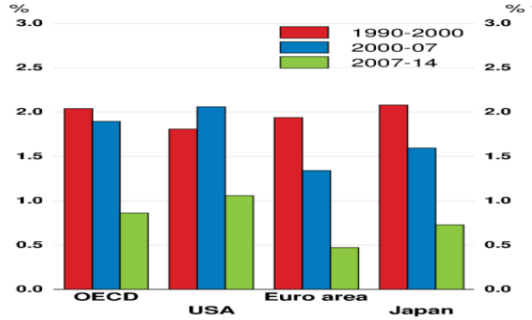
World Bank Group (2016). 'Global Economic Prospects', Update, June

من المتوقع استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام 2016  
معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



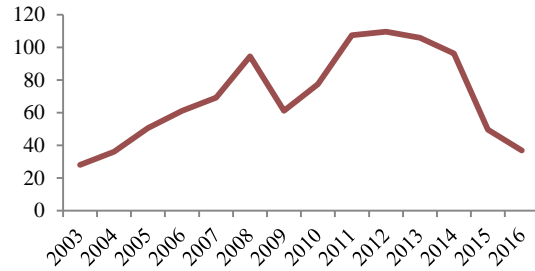
International Monetary Fund, World Bank, United Nations, Organisation for Economic Co-operation and Development

بينما تعاني الاقتصادات المتقدمة من ضعف الاستثمار والإنتاجية  
تطور مستويات نمو الإنتاجية في بعض الدول المتقدمة



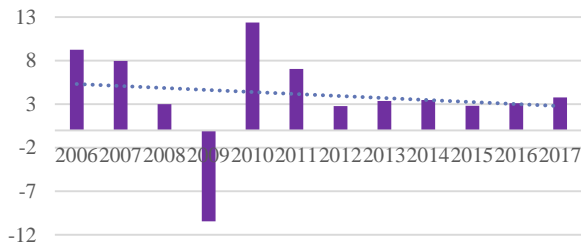
OECD, (2016). "Interim Global Economic Outlook", June.

لا يزال بقاء أسعار السلع الأساسية عند مستويات منخفضة يضغط  
على آفاق النمو في البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى  
سعر النفط وفق سلة أوبك (دولار للبرميل)



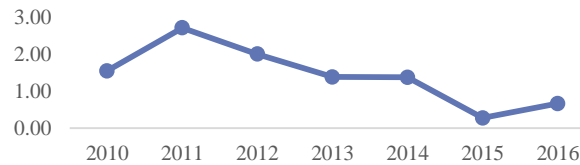
Organization of the petroleum Exporting Countries (OPEC)

بينما يحد ضعف نمو التجارة الدولية و..  
معدل نمو التجارة الدولية (%)



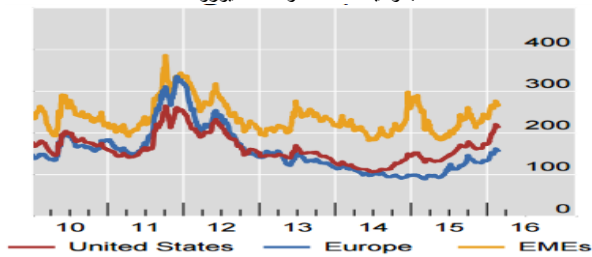
IMF, (2015), World Economic Outlook (WEO) Database

كما أن استمرار بقاء التضخم في الدول المتقدمة دون المستهدف يثير  
مخاوف تجدد الركود  
معدل التضخم في الدول المتقدمة (%)



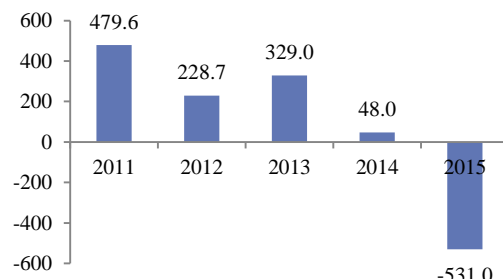
IMF, World Economic Outlook (WEO) Database

من فرص تعافي النمو في البلدان النامية ويضغط على أوضاع التمويل  
علاوة مقيضة مخاطر ائتمان الشركات ذات التصنيف الاستثماري في الأسواق الناشئة مقارنة  
بالاتحاد والولايات المتحدة ومنطقة اليورو



Bank for International Settlements, (2016). "Quarterly Review, International Banking and Financial Market Developments", Mar.

التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية  
صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة



IMF, World Economic Outlook (WEO) Database



## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2016 و2017 النمو الاقتصادي

انعكست التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية خلال عام 2016 كغيرها من الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى التي تأثرت بهذه التطورات، لا سيما فيما يتعلق باستمرار ضعف مستويات الطلب الخارجي أو بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة. كذلك، ومما لا شك فيه فإن ظروف عدم اليقين وتباين مسارات النمو وتوجهات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة وما أدت إليه كافة هذه العوامل من تقلبات واسعة في تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة تفرض تحديات إضافية على بلدان المنطقة التي يعاني عدد منها من فجوات تمويلية متزايدة منذ عام 2011 سواء فيما يختص بالبلدان المصدرة للنفط أو تلك المستوردة له. من جهة أخرى، لا زالت الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية تحول دون استعادة تلك البلدان لتوازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية وتعمق الاتجاه الانكماشى لمستويات النشاط الاقتصادي، وتؤثر سلباً على النمو الاقتصادي المحقق على مستوى دول المجموعة ككل.

فالبلدان العربية المصدرة للنفط تشهد منذ منتصف عام 2014 واقعاً اقتصادياً مغايراً على ضوء الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت منذ عام 2014 وحتى شهر أغسطس من عام 2016 نحو 61 في المائة من قيمتها<sup>(18)</sup>. تركت هذه التطورات تأثيرات ملموسة على مستويات النشاط الاقتصادي وأوضاع المالية العامة في هذه البلدان على ضوء الأهمية الكبيرة التي يلعبها الانفاق الحكومي في دعم النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية، بما حد من قدرة عدد من هذه البلدان على التوسع خلال عام 2016 في ظل إجراءات الضبط المالي المتبناة لاحتواء العجزات في الموازنات العامة بتلك الدول والتي أثرت على مستويات الانفاق بشقيه العام والخاص. كذلك، يمثل انخفاض الأسعار العالمية للنفط تحدياً أمام مقدرة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط على تهيئة الاستثمارات الهائلة المطلوبة لإدامة وتوسيع طاقاتها الإنتاجية والتصديرية، خاصة وأنه من المتوقع، أن يقع على عاتق هذه الدول مسؤولية تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في إمدادات النفط العالمية لعقود عديدة قادمة، حيث تقدر الاستثمارات المطلوبة لإدامة الإنتاج من الحقول الحالية وإضافة طاقات إنتاجية جديدة في البلدان العربية المصدرة الرئيسية للنفط بنحو 800 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، وهو ما قد يصعب توفيره في حالة استمرار تراجع الأسعار العالمية للنفط<sup>(19)</sup>.

فيما يتعلق بالبلدان العربية المستوردة للنفط، فرغم كونها قد استفادت من بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة وهو ما وفر لها حيزاً مالياً داعماً نسبياً للنمو، إلا أن تعرضها هي الأخرى للتداعيات الناتجة عن ضعف مستويات الطلب الخارجي وظروف الجفاف والأوضاع في أسواق الصرف الأجنبي في بعض هذه البلدان، وكذلك تأثرها بالأوضاع في دول الجوار وتدفق المزيد من النازحين إليها كان من شأنه إبطاء تسارع وتيرة النمو في دول المجموعة خلال العام الجاري.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية في المرحلة الحالية في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي في بيئة اقتصادية دولية غير مواتية والحاجة إلى مواصلة تبني سياسات لاستعادة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وحزم من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها زيادة مستويات تنافسية أسواق العمل والمنتجات وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع أنشطة القطاع الخاص، لتوفير المزيد من فرص العمل بما يمكن من خفض معدلات البطالة التي لا تزال أبرز التحديات الاقتصادية.

في هذا السياق ورغم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عدد من الدول العربية، حرصت تلك الدول خلال عام 2016 على تنفيذ إصلاحات هادفة لدعم استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تبني أطر للسياسات الاقتصادية الكلية هادفة إلى احتواء

<sup>18</sup> Opec (2016). "Basket Price Database", Sep.

<sup>19</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك).



الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وضبط أوضاع المالية العامة عبر سلسلة واسعة من الإجراءات التي استهدفت إصلاح نظم الدعم وتنويع مصادر الإيرادات والتخفيف من حدة تباين مستويات توزيع الدخل، إضافة إلى إجراءات أخرى على صعيد السياسات لحفز أنشطة القطاع الخاص خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مناخ الاستثمار وإقرار مجموعة من القوانين الداعمة للنمو الاقتصادي وتطوير القطاع المالي على النحو الوارد في هذا التقرير بالمزيد من التفصيل.

كمحصلة، للعوامل السابق الإشارة إليها، واستناداً إلى الافتراضات الرئيسية للتقرير، تم خفض معدل نمو الدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنحو 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العربي إصدار مارس الماضي، حيث من المتوقع أن ينخفض النمو في البلدان العربية كمجموعة -باستثناء كل من ليبيا واليمن اللتان شهدا اقتصادهما تقلبات حادة خلال الأعوام الماضية- إلى 2.6 في المائة عام 2016. أما فيما يتعلق بعام 2017، من المتوقع حدوث تحسن نسبي لمعدل النمو الاقتصادي إلى نحو 3.1 في المائة مستفيداً من التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي في كل من الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له نتيجة عدد من العوامل التي سيتم الإشارة إليها.

في المقابل، من المتوقع تحقيق مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى نمواً محدوداً لا يتعد الواحد بالمائة العام الجاري على ضوء التأثير الانكماشى المتوقع لظروف الأوضاع الداخلية على عدد من دول المجموعة باستثناء الجزائر. أما في عام 2017، وعلى ضوء التوقعات بتحسّن أسعار النفط وبفرضية حدوث تطور إيجابي ملموس على صعيد البيئة الداخلية يتوقع ارتفاع النمو إلى 6.2 في المائة وهو ما سيعكس بالأساس النمو الضعيف المسجل في سنة المقارنة.

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، من المتوقع تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تأثير مستويات الطلب المحلي والخارجي بعدد من العوامل التي من شأنها أن تنعكس على مستويات النمو المسجلة عام 2016، ومن أهمها استمرار تباطؤ النشاط في بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية والأوضاع في أسواق الصرف الأجنبي وظروف الجفاف في بعض بلدان المجموعة. بناء عليه، تم خفض توقعات نمو المجموعة إلى 3.1 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 3.8 في المائة متوقعة في تقرير آفاق الاقتصاد العربي إصدار مارس الماضي. من المنتظر عام 2017 أن يستمر تعافي الأداء الاقتصادي في بلدان المجموعة على ضوء التحسن المتوقع للنشاط في عدد من القطاعات الرئيسية في تلك الدول التي ستستفيد من تحسن الطلب العالمي، وهو ما سيستتبعه ارتفاع متوقع في مستويات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي والصادرات بما يدعم النشاط الاقتصادي الذي من المتوقع ارتفاعه بنحو 3.9 في المائة.

بعد الاستعراض الموجز لتطورات النمو المتوقعة في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التطورات على

على صعيد المجموعات الفرعية، من المتوقع تسجيل الدول العربية المصدرة للنفط معدل نمو يتراوح حول 2.4 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بنحو 3.3 في المائة للنمو المسجل عام 2015، فيما يتوقع أن يعاود معدل النمو الاقتصادي لدول المجموعة الارتفاع إلى نحو 2.8 في المائة العام المقبل. يشار إلى تباين النمو المسجل داخل المجموعة ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط. فمن المتوقع أن يتأثر النمو المسجل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدرجة أكبر هذا العام جراء تراجع الأسعار العالمية للنفط مقارنة بالتأثر المسجل عام 2015 -الذي شهد تبني بعض هذه الدول لسياسات معاكسة للدورة الاقتصادية لدعم النمو- على ضوء إجراءات الضبط المالي التي تم تبنيها خلال عام 2016، للحفاظ على الانضباط المالي التي من المتوقع أن تؤثر على أنشطة القطاعات غير النفطية بدرجة تتفاوت من دولة لأخرى حسب هيكلها الاقتصادية والحيز المالي المتاح لكل منها. تم خفض توقعات نمو مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2016 بنحو 0.4 نقطة مئوية، حيث من المتوقع تسجيل دول المجموعة نمواً بحدود 2.1 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 3.4 في المائة للنمو المسجل العام الماضي، في حين يتوقع تحسن النمو بشكل طفيف إلى 2.4 في المائة عام 2017 في ظل الأفق الزمني الممتد لإجراءات الضبط المالي المتخذة لاستعادة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بينما سيجد النمو دعماً من الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، ومن سعي هذه الدول لتطوير طاقات الإنتاج في القطاع النفطي ومن استمرار الاعتماد على عدد من المشروعات الاستثمارية.

المجموعتين كل على حده أو على مستوى الدول المتضمنة بكل مجموعة

صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له سواء على مستوى

## أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

### أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الممنوح للقطاع الخاص أيضاً نموها معتدل الوتيرة، وهو ما يعني عدم وجود أثر ملموس للإزاحة في عدد من بلدان المجموعة حتى الآن، بيد أن هذا الاتجاه كان له تأثيرات على أوضاع السيولة المحلية لا سيما على ضوء الضغوطات الناتجة عن تراجع أسعار النفط وتأثيراتها على مستوى الودائع المحلية حيث أدت تلك التطورات الاقتصادية إلى تراجع ملحوظ لمعدلات نمو السيولة المحلية في بلدان المجموعة وارتفاع ملموس لنسب الإقراض للودائع.

إضافة لما سبق، وحرصاً من دول المجلس على توفير السيولة اللازمة لدعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدم الضغط على موارد التمويل المحلية، لجأ عدد منها إلى الأسواق الدولية ل طرح إصدارات دين سيادية وسط تقديرات تشير إلى أن دول المجموعة سنأتي خلال عام 2016 من بين أهم مجموعات الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة التي لجأت للأسواق الخارجية لتلبية احتياجات التمويل للإفناق على عدد كبير من مشاريع البنية الأساسية والمشروعات الضخمة اللازمة لتنويع الاقتصادات المحلية<sup>20</sup>.

أما فيما يتعلق بالقطاع النفطي، فقد واصلت دول المجموعة سعيها لزيادة مستويات الإنتاج النفطي ودعم الطاقات الانتاجية وطاقات التكرير ورفع مستويات الانتاجية وتطوير حقول النفط، وعمل بعضها على تغيير أسعار النفط الموجه لبعض المجموعات الجغرافية التي تشهد طلباً متنامياً على النفط بما يؤدي إلى تعزيز حصتها السوقية في هذه البلدان.

فيما يتعلق بالقطاع غير النفطي كان لتلك التطورات تأثيرات ملموسة على النشاط في القطاع غير النفطي، لا سيما خلال الربع الأول من العام الذي سجل أدنى مستوى لأسعار النفط في الأسواق الدولية، غير أن العديد من التطورات الإيجابية على صعيد السياسات وعلى صعيد

إدراكاً من دول المجموعة لأهمية الانفاق الحكومي كمحفز رئيسي للنشاط الاقتصادي، قامت خلال عام 2015 بتبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية لدعم مستويات الطلب الكلي رغم تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال ذلك العام بنحو 50 في المائة مقارنة بعام 2014. وأن تفاوتت مستويات القدرة على تبني هذه السياسات في ظل تباين الحيز المالي المتاح من دولة لأخرى.

دفع استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط خلال عام 2016 والمخاوف من تأثير ذلك على مستويات الاستدامة المالية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى محاولة الموائمة ما بين اعتبارات دعم النمو واعتبارات الحفاظ على الانضباط المالي. تم إثر ذلك تبني عدداً من سياسات الضبط المالي شملت إصلاحات واسعة لنظم دعم السلع والخدمات وجهود حثيثة لتنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة لتقليل مستويات الاعتماد على النفط.

نتج عن التراجع في الأسعار العالمية للنفط تأثيرات كبيرة على أوضاع الموازنات العامة لدول المجموعة تحول على إثرها الفائض المجمع المسجل على الموازنة المجمعة لدول المجموعة خلال عام 2014 البالغ 116 مليار دولار إلى عجز بقيمة 106 مليار دولار عام 2015، فيما يتوقع ازدياد العجز الفعلي المسجل على مستوى دول المجموعة عام 2016 بشكل كبير مقارنة بالتوقعات المتضمنة في موازنات عدد من دول المجموعة.

لجأت دول المجموعة إلى تمويل العجزات في الموازنات العامة من خلال مزيد من سياسات التمويل المحلي والخارجي إضافة إلى الاعتماد على الأصول السيادية والسحب من الاحتياطات الرسمية. فعلى المستوى المحلي شهد عام 2016 إصدار العديد من إصدارات الدين في دول المنطقة لتمويل الانفاق العام بالاستفادة من انخفاض معدلات خدمة الدين العام، ارتفعت على أثرها مستويات الائتمان الممنوح للحكومات في دول المجموعة بشكل ملموس، في الوقت الذي واصلت فيه مستويات الائتمان

<sup>20</sup> Reuters and Bloomberg.

تأثر النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بتداعيات تراجع الأسعار العالمية للنفط وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، تلك التداعيات التي من المتوقع أن يظهر أكبر تأثير لها على النشاط الاقتصادي في المملكة في عام 2016، في ظل اجراءات الضبط المالي التي تم تنفيذها خلال العام. كما سوف يتركز التأثير خلال الربع الأول من عام 2016، الذي شهد تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 24.6 في المائة لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2003 بلغ 29.96 دولار للبرميل وفق متوسط أسعار سلة أوبك المرجعية، وبانخفاض نسبته 25 في المائة مقارنة بالأسعار المسجلة خلال الربع الرابع من عام 2015 البالغة 39.72 دولار للبرميل<sup>22</sup>.

أدى الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط إلى تبني المملكة لعدد من الإجراءات بهدف تحقيق الانضباط المالي واحتواء العجز في الموازنة العامة الذي بلغت تقديراته الأولية نحو 326 مليار ريال سعودي<sup>(23)</sup>. ففي هذا الإطار تم مراجعة نظم دعم الطاقة والكهرباء والمياه بهدف توجيه الدعم للمستحقين وترشيد النفقات الحكومية، وهو ما تم في إطاره على سبيل المثال زيادة كلفة استهلاك البنزين والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية بنسبة 50 في المائة و115 في المائة على التوالي، وفرض ضرائب على التبغ والمشروبات بنسبة 20 في المائة<sup>(24)</sup>.

تحرص المملكة على تمويل العجز وفق خطة تراعي أفضل خيارات التمويل المحلي والخارجي، وبما لا يؤثر سلباً على مستويات السيولة المحلية لضمان توفر الائتمان اللازم لدعم التمويل الموجه للقطاع الخاص<sup>(25)</sup>. فعلى مستوى السوق المحلي ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام بنسبة 28.9 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالربع السابق عليه لتصل إلى 161 مليار ريال، فيما ارتفعت على أساس سنوي بنسبة 62.3 في المائة. رغم هذا، لا تزال نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في المملكة منخفضة عند مستوى 10 في

الالتزام بالإئناق الاستثماري المحفز للنمو في دول المجموعة، خفتت من تأثير تلك التداعيات على أنشطة القطاع الخاص التي أظهرت تعافياً بداية من الربع الثاني من العام.

كان لافتاً للإنتباه خلال عام 2016 السعي الحثيث لدول المجموعة للإسراع بتنفيذ رؤى وخطط وبرامج اقتصادية هادفة إلى زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها رغم الأثر التقييدي لتراجع أسعار النفط، وهو ما يمثل أهم الأولويات على صعيد السياسات في دول المجموعة خاصة على ضوء تجارب الدول الناشئة والتي قامت بإصلاحات مشابهة مثل اندونيسيا وماليزيا والمكسيك، بيد أن تلك الدول قد نفذت هذه الإصلاحات في فترة اتسمت بارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الإيرادات النفطية وهو ما ساعدها كثيراً على تبني هذه الإصلاحات. رغم ذلك، يشار إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها ميزة مقارنة بباقي الدول ذات الاقتصادات الناشئة الأخرى التي لها تجارب مشابهة نظراً لتنافسية بيئة الأعمال، إلا إنها لا تزال بحاجة ماسة إلى تنمية الروابط الأفقية والرأسية بين المشروعات لتطوير سلاسل القيمة المضافة وهو ما يعد الأساس لنجاح تجارب التنويع الاقتصادي<sup>21</sup>.

بناء على التطورات سابقة الذكر تم خفض توقعات النمو لدول المجموعة بنحو 0.4 نقطة مئوية خلال عام 2016 لتصل إلى نحو 2.1 بما يأخذ في الاعتبار تأثير إجراءات الضبط المالي، فيما يتوقع تحسن النشاط الاقتصادي بشكل طفيف بنحو 2.4 في المائة العام المقبل على خلفية استمرار الأفق الزمني لإجراءات الضبط المالي التي يمتد بعضها إلى عام 2020.

### التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

<sup>22</sup> OPEC, Basket Price Database.

<sup>23</sup> وزارة المالية، (2016) المملكة العربية السعودية، "البيان المالي الموازنة عام 2016"

<sup>(24)</sup> Economist Intelligence Unit (2016). "Saudi Arabia: Country Profile". July.

<sup>25</sup> وزارة المالية، (2016). المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره.

<sup>21</sup> Cherif, R., and F. Hasanov. 2016. "Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions." In Breaking the Oil Spell: The Gulf Falcons' Path to Diversification, edited by R. Cherif, F. Hasanov, and M. Zhu. Washington, DC: International Monetary Fund .

الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator ومن ثم ارتفاع قيمة ناتج القطاع النفطي بالأسعار الثابتة.

بدا واضحاً خلال الربع الأول من العام تأثر أنشطة القطاع الخاص تزامناً مع التراجع المشار إليه في أسعار النفط حيث انخفض ناتج قطاعي التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسب بلغت 1.89 و 0.78 في المائة على التوالي خلال الربع الأول من عام 2016 .

في المقابل، تمكنت بعض أنشطة القطاع الخاص من تسجيل تعافياً نسبياً خلال الربع الثاني من العام مستفيدة من تحسن أسعار النفط بنسبة 41.2 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة خلال الربع الأول، وهو ما أظهره تحسن مؤشر مديري المشتريات Purchasing Manager Index (PMI) الذي سجل خلال شهر مايو الماضي أعلى مستوى له منذ شهر نوفمبر من عام 2015 متحركاً في إطار المنطقة التي تشير إلى توسع النشاط الاقتصادي نتيجة تحسن مستويات الناتج وارتفاع طلبات الشراء الجديدة<sup>30</sup>.

من جهة أخرى ارتفعت كميات الانتاج النفطي خلال الربع الثاني من العام إلى 10.36 مليون برميل يومياً، وسجلت أعلى مستوى لها خلال الفترة في شهر يونيو مع ارتفاع الانتاج إلى 10.55 مليون برميل يومياً<sup>31</sup>.

كذلك ساهم الإعلان عن رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 خلال الربع الثاني من العام الجاري في تعزيز آفاق النمو المستقبلية في الأجل المتوسط عبر مواصلة التأكيد على حرص المملكة على تنفيذ عدد من الإصلاحات والسياسات التي تستهدف دعم الناتج والاستثمار وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي خلال السنوات المقبلة تماشياً مع التنفيذ التدريجي لخطة التحول الاقتصادي 2020 التي تعد مكوناً أساسياً من مكونات تحقق هذه الرؤية.

تستهدف رؤية المملكة لعام 2030 تقليص الاعتماد على النفط من خلال تبني عدد من الإصلاحات الهيكلية وزيادة نصيب القطاع غير النفطي في توليد الناتج والإيرادات العامة وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحفز الادخار وتقليل معدلات البطالة بين السعوديين، الإطار رقم

ما سوف يعطي دعماً للقيمة المضافة في القطاع النفطي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من العام..

<sup>30</sup> Focus Economics, (2016). "KSA: Economic Outlook", July.

<sup>31</sup> OPEC, (2016). "Monthly Oil Market Report", July.

المائة (26). كذلك تم الاعتماد على الاحتياطات لتمويل جانباً من العجز تراجعت على أثره الأصول الاحتياطية بنسبة 15.9 في المائة خلال الربع الأول من عام 2016 لتصل إلى نحو 2202 مليار ريال سعودي<sup>(27)</sup>. وبهدف تخفيف الضغط على الأصول الاحتياطية تم الحصول على قرض مُجمع من عدد من البنوك الأجنبية بقيمة 10 مليار دولار وسط إقبال كبير من تلك البنوك الأجنبية،

نتج عن تراجع أسعار النفط والسياسات المتبناة لتحقيق الانضباط المالي تأثر مستويات الطلب الكلي في المملكة نظراً للانخفاض المسجل في مستويات الانفاق الاستهلاكي الحكومي وتراجع مستوى الصادرات، فيما بقي الاستهلاك الخاص داعمًا للنشاط الاقتصادي، وهو ما أظهرته مؤشرات الحسابات القومية للربع الأول من العام، التي أوضحت تباطؤ معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة ليصل إلى 1.54 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.27 في المائة لنفس الفترة من العام السابق<sup>(28)</sup>.

جاء هذا الانخفاض كنتيجة لتراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في القطاع غير النفطي بنسبة 0.67 في المائة مقارنة بنمو حققه القطاع بنسبة 5.66 في المائة في نفس الفترة من العام السابق. أما فيما يتعلق بالقطاع النفطي فقد حقق ناتج القطاع بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 5.14 في المائة في الربع الأول من عام 2016 مقارنة بنمو بلغ 0.21 في المائة للفترة المماثلة من عام 2015. يرجع هذا النمو في نشاط القطاع النفطي بالأسعار الثابتة لعام 2010 رغم التطورات الحالية في أسواق النفط إلى ارتفاع كميات انتاج النفط الخام المسجلة خلال الربع الأول من عام 2016 إلى 10.15 مليون برميل يومياً من جهة، وإلى ارتفاع أسعار النفط المسجلة في سنة الأساس (2010) مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة خلال الربع الأول<sup>(29)</sup> من عام 2016 وهو ما يعني انخفاض مكش

<sup>26</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي (2016). المملكة العربية السعودية، "تقرير التطورات النقدية والمصرفية"، الربع الأول.

<sup>27</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي (2016). المملكة العربية السعودية، المرجع سابق الذكر.

<sup>28</sup> الهيئة العامة للإحصاء، (2016). مؤشرات الحسابات القومية، الربع الأول 2016، يوليو .

<sup>29</sup> فعلى سبيل المثال بلغ متوسط سعر سلة أوبك المرجعية 34.35 دولار للبرميل خلال الأشهر الخمس الأولى من عام 2016 فيما بلغ متوسط الأسعار المسجلة لنفس الفترة في سنة الأساس 77.10 دولار للبرميل وهو

فيما يتعلق بالأنشطة النفطية، شهد إنتاج النفط انخفاضاً طفيفاً خلال الربع الأول من العام الجاري ليصل إلى 2.94 مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 3 مليون برميل يومياً بنهاية عام 2015 نتيجة عمليات لصيانة آبار النفط. عاودت مستويات الإنتاج ارتفاعها مجدداً إلى أن بلغت 2.9 مليون برميل يومياً خلال شهر يونيو الماضي<sup>33</sup>. من المتوقع مستقبلاً زيادة طاقات الإنتاج من النفط الخام على ضوء الخطط التي يجري تنفيذها الآن لتطوير حقول الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالأنشطة غير النفطية، فقد شهدت تراجعاً خلال الربع الأول من العام فيما شهدت بعض التعافي النسبي خلال الربع الثاني من العام، حيث سجل مؤشر مدير المشتريات في شهر مايو الماضي أعلى مستوى له خلال ستة أشهر بما يشير إلى توسع النشاط في القطاع الخاص وإن كان بوتيرة أقل من سابقتها المسجلة بنهاية عام 2015<sup>34</sup>.

واصلت الإمارات سعيها نحو تنفيذ عدد من الإصلاحات الداعمة للنمو خلال الفترة السابقة، كان من بينها تفعيل القانون الاتحادي بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تشكيل فريق عمل من المصرف المركزي يعمل على المساهمة في تنفيذ القانون بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين العاملين في هذا المجال. إضافة إلى صدور قانون الاستثمار الاجنبي وقانون الافلاس. كما تم اعتماد الضريبة على القيمة المضافة بداية سنة 2018، إضافة إلى ضرائب أخرى ورسوم على بعض الخدمات العامة. ويهدف تشجيع المزيد من منح الانتماء للقطاع الخاص يجري العمل على إحداث مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات من القطاع المالي "Credit Registry" وذلك للأصول الثابتة والأصول غير الثابتة "Movable Assets".

على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو النشاط الاقتصادي في الإمارات بنحو 2.8 في المائة في عام 2016 مقارنة بنمو بلغ 3.4 في المائة عام 2015، مع توقعات بارتفاع النمو بشكل طفيف العام المقبل إلى 3 في المائة.

في دولة قطر، من المتوقع استمرار النمو القوي للنشاط الاقتصادي خلال عام 2016 مستفيداً من النشاط معتدل

(1). يشار إلى أن الوضع المريح للأصول الاحتياطية وانخفاض مستويات الدين العام والاستقرار المالي والنقدي وسلامة ومثانة الجهاز المصرفي من شأنه استمرار تعزيز نمو الاقتصاد السعودي على المدى المتوسط والبعيد .

استناداً لكافة التطورات المشار إليها، فإن مؤشرات الأداء الاقتصادي في المملكة في سبيلها للمزيد من التحسن خلال النصف الثاني من العام، لا سيما على ضوء التوقعات بتحسّن أسعار النفط نظراً لظهور أثر الانخفاض المسجل في مستوى الاستثمارات في قطاع النفط الصخري في الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك، وهو ما سيدعم اتجاه النشاط الاقتصادي في المملكة نحو التعافي التدريجي في القطاعين النفطي وغير النفطي.

تم خفض توقعات نمو الاقتصاد السعودي لعام 2016 إلى 1.7 في المائة، فيما يتوقع تحسن النمو في عام 2017 إلى مستوى 2 في المائة مستفيداً من التوقعات باستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والتعافي التدريجي للطلب العالمي.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، من المتوقع تأثر النشاط الاقتصادي بتراجع أسعار النفط وبضعف الطلب لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين ومن أهمهم اليابان. تستهدف الحكومة السعي نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في محاولة لدفع النمو وزيادة ودعم دور القطاع الخاص في بعض القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية من خلال السماح للأجانب بالتملك الكامل للمشروعات في هذه القطاعات وفق قانون الاستثمار الأجنبي الجديد بما يساعد على زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتعزيز مكانة الإمارات كأحد أهم وجهات الاستثمار العربية والعالمية.

يشار في هذا الصدد، إلى أن الإمارات تُصنف كثاني أهم وجهة استثمارية عربية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر وفق أحدث بيانات لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) برصيد تراكمي لتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى الداخل بقيمة 116 مليار دولار يسبقها المملكة العربية السعودية، برصيد بلغ 216 مليار دولار<sup>32</sup>. تستفيد الإمارات من وضع الدولة التنافسي على صعيد جاذبية مناخ الأعمال وانخفاض مستويات العبء الضريبي المفروض على الشركات.

<sup>33</sup> OPEC, (2016). "Monthly oil Market Report", July.

<sup>34</sup> Focus Economics, (2016). "UAE: Economic Outlook", July.

<sup>32</sup> UN Conference on Trade and Development UNCTAD (2016). "UNCTAD Stat", visited on 10<sup>th</sup>, July.



الأساسية المتضمنة في رؤية قطر الوطنية لعام 2030 التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتنشيط دور القطاع الخاص. في هذا السياق، استمر الانفاق على المشروعات المرتبطة باستضافة مونديال كأس العام بكلفة مبدئية تقدر بنحو 65 مليار دولار معظمها في قطاع النقل.

بناء على ما سبق، نُبقي على توقعات النمو الاقتصادي القطري بنحو 3.2 في المائة عام 2016 فيما يتوقع نموه بنحو 3 في المائة العام المقبل.

أما في **دولة الكويت**، تمثل الأسعار المنخفضة للنفط تحدياً أمام تنفيذ الخطة الخمسية للفترة (2016-2020) التي تتضمن استثمارات بقيمة 113 مليار دولار على ضوء الضغوط على مستويات الاتفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة. من المتوقع ارتفاع النمو بشكل طفيف عام 2016 مقارنة مع العام الماضي على ضوء التحسن المتوقع في مستويات الإنتاج النفطي مقارنة بالإنتاج المسجل عام 2015 البالغ 2.86 مليون برميل/يوماً. هذا، وتستهدف الكويت رفع طاقة إنتاج النفط بما يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي إلى نحو 4 ملايين برميل/يوماً. كما تسعى إلى جذب الشركات الأجنبية لتطوير حقولها النفطية لحفز إنتاج الخام الثقيل.

تعتمد الحكومة على النفط في توليد 90 في المائة من الإيرادات العامة، وقدرت الموازنة على أساس سعر برميل للنفط متحفظ للغاية، ومن ثم بلغت تقديرات العجز للسنة المالية 2016/2017 نحو 28.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه استناداً إلى التوقعات بارتفاع أسعار النفط مقارنة بالأسعار المعتمدة في الموازنة، من المتوقع تراجع العجز الفعلي مقارنة بالعجز المُقدر.

شجع تراجع أسعار النفط الحكومة على الإسراع بخطط التنويع الاقتصادي وتبني عدد من إجراءات الضبط المالي شملت من بينها سياسات تدريجية لإصلاح نظم الدعم، وكذا الاتجاه إلى خصخصة بعض الأصول الحكومية وإلى فرض ضريبة على أرباح الشركات بنسبة 10 في المائة.

سيبقى النمو في الأجل القصير مدعوماً باستمرار الانفاق الحكومي على المشروعات المتضمنة بالخطة الاقتصادية. ففي السنة المالية 2015/2016، تمكنت الكويت من إبرام صفقات لتنفيذ مشروعات استثمارية بقيمة 21.9 مليار

الوتيرة للقطاع غير النفطي مع بقاء قطاعي الخدمات والتشييد من أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي في الوقت الذي سيبقى الإنتاج في القطاع النفطي مدعوماً بطاقات الإنتاج الجديدة من "حقل برزان".

في المقابل، من المتوقع تباطؤ النشاط الاقتصادي العام المقبل مع وصول مستويات الانفاق الحكومي على المشاريع في مجالات البنية الأساسية والمشروعات الضخمة إلى ذروته مع اكتمال تنفيذ عدد من المشاريع القائمة والاتجاه إلى إرجاء تنفيذ بعض المشاريع الأخرى غير المرتبطة باستضافة مونديال كأس العالم. بيد أن النمو الاقتصادي من المتوقع أن يجد دعماً في عام 2017 من دخول مصفاة "الفان 2" في مرحلة الإنتاج حيث ستقوم بإنتاج وقود الطائرات النفاثة والغاز للاستهلاك المحلي والتصدير للأسواق الآسيوية.

نظراً للانخفاض الكبير في أسعار النفط وتناقص إيرادات النفط والغاز، يُتوقع حدوث عجز في الموازنة في عام 2016 لأول مرة منذ 15 عاماً، وبنسبة أقل بقليل من 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن إذا تواصل الارتفاع الأخير في أسعار النفط، فإن ذلك سيحمي دخل الاستثمار، وسيكون عجز الموازنة أدنى مما هو متوقع. ويقدر سعر برميل النفط المحقق لتعادل الموازنة في قطر بنحو 61.5 دولاراً للبرميل في العام 2016، وأكثر من 65 دولاراً للبرميل في العامين 2017 و2018<sup>35</sup>.

نظراً للضغوط على الموازنة العامة ورغبةً في عدم الضغط على مستويات الاحتياطات الرسمية، اتجهت قطر للأسواق الدولية لطرح سندات مصدرة باليورو بقيمة 9 مليارات دولار في إصدار هو الأول منذ أربع سنوات والأكبر من حيث القيمة لإصدارات السندات السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>36</sup>، وسط إقبال دولي كبير على طلبات الاكتتاب في هذا الصدد بلغ 30 مليار دولار. كما أعلنت الحكومة إضافة إلى ذلك عن خفض في قيمة تكاليف قطاع الرعاية الصحية بنحو 1.2 مليار دولار وبعض بنود الانفاق الأخرى، إلا أنها احتفظت في المقابل بالاستثمارات الضخمة المخصصة لاستضافة كأس العام وكذلك المرتبطة بمشروعات خطة الاستثمار في البنية

<sup>35</sup> وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2016). دولة قطر، "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2016-2018)، يونيو.

<sup>36</sup> Economist Intelligence unit (2016). "Qatar: Country Profile", Reuters and Bloomberg.



في سلطنة عُمان، من المتوقع أن تؤثر أسعار النفط العالمية وما يمكن أن تحدثه من تغيرات خلال عامي (2016) (2017) على أفق النمو في السلطنة، لا سيما من خلال تأثيرها على مستوى الصادرات والإيرادات العامة وتأثيرها الانكماشية على الانفاق الحكومي. في هذا الشأن، تبنت السلطنة عدداً كبيراً من الإجراءات تختص بترشيد الانفاق العام سعياً منها لتخفيف آثار التراجع في أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وذلك لضمان التوازن المالي المطلوب لاستمرار عملية التنمية وتوجيه الانفاق نحو أولويات النمو الرئيسية.

في المقابل، يعتبر استمرار العمل للانتهاء من مجموعة المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي وصل بعضها إلى مراحل متقدمة من التنفيذ كمشروع مطار مسقط الدولي، واستثمارات المنطقة الاقتصادية بالدقم، والاستثمار في عدد من قطاعات الناتج المحلي الرئيسية، عاملاً مهماً آخر من المؤمل أن يؤثر ويعزز مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة. من جانب آخر سيبقى النمو المحقق خلال العام مدعوماً بأثر الزيادة في مستويات الإنتاج النفطي نتيجة ارتفاع إنتاجية حقول النفط.

حرصت السلطنة على تنفيذ عدداً من الإصلاحات الضرورية لدفع النمو في إطار خطة التنمية الخمسية التاسعة وفق منهجية جديدة مختلفة عن منهجية الخطط الخمسية الماضية، حيث رُوعي في إعدادها إشراك مختلف فئات المجتمع، والاستفادة من أنجح التجارب التنموية الدولية، والتركيز على مفهوم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف تعزيز النمو. كما تبنت الحكومة عدداً من الإصلاحات الاقتصادية للتخفيف من الأعباء على الموازنة العامة للدولة وتحقيق الاستدامة المالية، وذلك بإعادة ترتيب أولويات الدعم الحكومي ومنها تعديل أسعار المحروقات. كما تم رفع رسوم بعض الخدمات العامة، إلى جانب إجراءات ترشيد الانفاق الحكومي وضغط النفقات والمصاريف العامة غير الضرورية. كما حرصت الحكومة على حفز النمو الاقتصادي من خلال الاستمرار في الإنفاق الإنمائي على المشروعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار تقديم الدعم اللازم لتوفير بيئة مُشجعة لحفز نمو استثمارات القطاع الخاص، والمحافظة على مستوى الخدمات الأساسية والخدمات العامة، وإعادة النظر في بيئة العمل والاستثمار، من خلال مراجعة مجموعة من القوانين ذات العلاقة، والسعي نحو تحسين

دولار بزيادة 65 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل في السنة المالية 2015/2014، وهو ما سيدعم آفاق النمو في المرحلة المقبلة. رغم ذلك فإن ضغوط الموازنة قد تدفع باتجاه المزيد من تنفيذ هذه المشروعات من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، بيد ان اتجاه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية نحو التراجع مؤخراً قد يمثل تحدياً في هذا الصدد.

تبنت الحكومة الكويتية في شهر مارس 2016 وثيقة الإجراءات الداعمة للإصلاح المالي والاقتصادي بهدف تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني، وإعادة رسم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص، ومن ثم زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وزيادة معدلات خلق فرص العمل، ودعم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل. يشكل الإصلاح المالي مرحلة أولى مهمة من مراحل الإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية لإيجاد بيئة استثمارية محفزة وجاذبة لرأس المال المحلي والأجنبي. تشمل الوثيقة ستة إصلاحات رئيسية في مسارين رئيسيين تمثلت في:

#### إصلاحات قصيرة الاجل لضبط أوضاع المالية العامة

1. الإصلاح المالي.
2. زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

#### إصلاحات اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل

1. إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
2. مشاركة المواطنين في تملك المشروعات.
3. إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية.
4. الإصلاح التشريعي والمؤسسي.

من أبرز النتائج المتوخاة جراء هذه الإصلاحات خفض عجز الموازنة، وتحقيق الاستدامة المالية، وتمكين الحكومة من إصلاح البيئة التنظيمية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج والتوظيف، ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية المشروعات وتطوير مناخ الاستثمار.

على ضوء ما سبق، نُبقي على توقعاتنا لنمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 1.3 في المائة في عام 2016 و1.7 في المائة في عام 2017.

مشاريع البنية التحتية من الكهرباء والمياه (1.3 مليار دولار) ومشروع توسعة المطار (مليار دولار) ومشاريع الطرق (0.7 مليار دولار)<sup>38</sup>.

قامت البحرين خلال الفترة الماضية بتنفيذ عدداً من الإصلاحات على صعيد المالية العامة بهدف ترشيد الانفاق الحكومي من خلال استراتيجية تتركز على ثلاثة محاور تتمثل في: (1) القضاء على العجز المالي بشكل تدريجي من خلال ترشيد الانفاق وتنويع مصادر الدخل. في هذا الإطار تم رفع سعر البنزين بنسبة 60 في المائة ليس فقط بهدف زيادة الإيرادات، وإنما كذلك بهدف زيادة كفاءة استخدام الطاقة. كما تم تحديد رسوم جديدة للكهرباء والمياه ابتداءً من شهر مارس تطبق على القطاعات التجارية والصناعية والمقيمين في إطار برنامج تدريجي لزيادة الرسوم على مدار أربع سنوات، كما تم رفع الضريبة الجمركية على التبغ من 100 في المائة إلى 200 في المائة (يشار إلى أن الضريبة السابقة على التبغ بنسبة 100 في المائة ساهمت في توفير نحو 60 مليون دينار للإيرادات الحكومية عام 2013)، (2) إعادة توجيه الدعم الحكومي نحو المستحقين من خلال تعديل هيكل الدعم على الكهرباء والمياه لتغطية سكن واحد فقط للمواطنين، (3) تسريع عملية إصلاح الهيكل المالي وتشجيع الاستثمار ودعم المشاريع الاستراتيجية.

كان من اللافت للنظر في أداء الاقتصاد البحريني الارتفاع المسجل في معدلات التوظيف خلال عام 2015، رغم تراجع أسعار النفط لاسيما أنشطة التوظيف في القطاع الخاص مع نمو العمالة في القطاع بنسبة 7 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2015 على أساس سنوي، كما زادت الشواغر الوظيفية لدى وزارة العمل بنسبة 30 في المائة خلال شهر ديسمبر على أساس سنوي. وتمويل جانباً من العجز في الموازنة أطلقت الحكومة برنامج السندات الأوروبية بقيمة 1.5 مليار دولار في نوفمبر من عام 2015.

يعتبر قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ويضم شركات التأمين والصرافة وشركات الوساطة المالية المصدر الرئيسي لخلق الوظائف بنسبة نمو في التوظيف بلغت 5.1 في المائة، وهو كذلك القطاع الذي يشهد أعلى

بيئة الأعمال، والاهتمام بالتعليم كأحد الركائز الرئيسية لعملية التنمية.

على ضوء ما سبق، ونظراً لتركز التأثير الانكماشى لتراجع أسعار النفط على اقتصاد السلطنة في عام 2016، تم خفض توقعات النمو لعام 2016 إلى 1.9 في المائة عام 2016 فيما يتوقع ارتفاعه إلى 2.5 في المائة العام المقبل.

في مملكة البحرين، فعلى الرغم من استمرار زخم النمو في القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة تقارب 4 في المائة خلال عام 2015 مدفوعاً بنمو بعض القطاعات المتضمنة به بنسب تفوق 6 في المائة كقطاع التشييد والبناء، وقطاع الفنادق والمطاعم، إلا أن تراجع أسعار النفط العالمية وما أدت إليه من انكماش في ناتج القطاع النفطي بنسبة 0.9 في المائة عام 2015، قد أثر بشكل عام على مجمل الاداء الاقتصادي في مملكة البحرين وأدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة إلى 2.9 في المائة خلال عام 2015 مقارنة بنمو 4.5 في المائة لعام 2014<sup>37</sup>.

لعب كل من انخفاض الأسعار العالمية للنفط وانخفاض انتاج البحرين من النفط الخام وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج من "حقل البحرين" تأثيراً مزدوجاً على مستويات القيمة المضافة بهذا القطاع. إلا أن أفق النمو خلال عامي 2016 و2017 سيبقى مدعوماً بوتيرة تنفيذ المشروعات الاستثمارية المتضمنة في برنامج التنمية الخليجي باستثمارات تقدر بنحو 6 مليارات دولار حتى عام 2021 تُخصص لتنفيذ عدداً من المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية الأساسية المتجهة لتنشيط النمو الاقتصادي. شهد تنفيذ المشروعات في إطار هذا البرنامج نمواً ملحوظاً في الأونة الأخيرة مع ارتفاع قيمة المناقصات المطروحة من 2.2 مليار دولار خلال الربع الرابع من عام 2014 إلى 3.6 مليار دولار خلال الربع الرابع من عام 2015، وارتفاع قيمة المشاريع التي تم بدء العمل بها إلى 1.3 مليار دولار بنهاية عام 2015، كما ارتفع عدد المناقصات التي تم إرساؤها خلال الربع الأول من عام 2016 إلى 3.2 مليار دولار. من أهم هذه المشروعات

<sup>37</sup> مجلس التنمية الاقتصادية (2016). " التقرير الفصلي للاقتصاد البحريني"، مارس.

<sup>38</sup> مجلس التنمية الاقتصادية (2016). المرجع السابق.

لجأ عدد من هذه الدول إلى السحب من الاحتياطات الدولية لتمويل فجوة التمويل المتزايدة التي تشهدها، وهو ما تراجعت على أثره مستويات الاحتياطات الدولية بشكل كبير، بينما لجأ بعض دول المجموعة إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية لتنفيذ برامج لدعم استقرار الاقتصاد الكلي.

يشار إلى أن التقدير الدقيق لحقيقة الأوضاع الاقتصادية في دول المجموعة باستثناء الجزائر يعد أمراً غاية في الصعوبة، على ضوء عدم توفر البيانات المحدثة التي يمكن الإعتماد عليها لرسم صورة واضحة للتطورات الاقتصادية في تلك البلدان وتداعياتها على مسارات النمو في الأجل القصير والمتوسط في ظل الظروف السائدة الآن.

بناء على ما سبق، من المتوقع تحقيق دول المجموعة نمواً طفيفاً يقارب الواحد بالمائة العام الجاري وارتفاع النمو إلى نحو 6.2 في المائة العام المقبل مع فرضية حدوث تحسن ملموس في الأوضاع الداخلية واستمرار تعافي الأسعار العالمية للنفط، وسيعكس هذا النمو بالأساس تأثير سنة المقارنة.

### توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تتمثل أهم العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الانخفاض الكبير في مستويات الإنفاق العام على ضوء ارتفاع عجز الموازنة العامة إلى أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط. كذلك من شأن استمرار التحديات في سوق الصرف الأجنبي بما يعكس تراجع حصيلة الصادرات الهيدروكربونية التي تمثل أكثر من 90 في المائة من إجمالي الصادرات أن تضغط على قيمة العملة المحلية التي فقدت العام الماضي نحو 25 في المائة من قيمتها مقابل الدولار بما يؤدي إلى تزايد الاختلالات الاقتصادية الخارجية.

أدى تراجع قيمة العملة المحلية إضافة إلى إلغاء وتقليص الدعم على البنزين والكهرباء والخدمات الأخرى إلى تراجع في مستويات القدرة الشرائية وارتفاع في تكاليف الإنتاج، وهو ما سينعكس على مستويات العرض والطلب الكلي.

مستوى تمثيل للعمالة البحرينية بما يشكل 70 في المائة من إجمالي العمالة<sup>39</sup>. يعزى جانباً من النمو في نشاط القطاع إلى انخفاض كلفة ممارسة الأعمال في القطاع المالي في البحرين مقارنة بنظيراتها من جهات الأعمال الأخرى في المنطقة التي تزيد فيها التكلفة بما لا يقل عن 37 في المائة مقارنة بالتكلفة المماثلة في البحرين، حيث لا تزال أسعار الإيجارات وتكلفة العمالة والمعيشة في البحرين أقل مما هي عليه في دول المنطقة الأخرى<sup>40</sup>.

رغم الدعم القوي الموجه للنمو من قبل برنامج التنمية الخليجي، إلا أن إجراءات السياسة المالية التقيدية وضبط وترشيد الإنفاق سوف تؤثر على مستويات القوة الشرائية وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي ومستويات الاستثمار الخاص. عليه، يُبقي على توقعاتنا لنمو الاقتصاد البحريني بنسبة 2.5 العام الجاري و2.7 في المائة العام المقبل على ضوء التحسن المرتقب في أسعار الطاقة والإسراع في تنفيذ بعض مشروعات برنامج التنمية الخليجي.

### ب الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لا زالت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط باستثناء الجزائر متأثرة بالتطورات المحلية التي تمر بها، حيث استمر خلال عام 2016 تأثر هذه الدول بالأوضاع التي تشهدها منذ عام 2011 التي أضعفت القدرات الاقتصادية في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. أضاف تواصل الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط المزيد من الأعباء الاقتصادية على اقتصادات هذه الدول، وفي حين تمكنت بعض دول المجموعة (العراق) من مواصلة زيادة كميات الإنتاج النفطي في محاولة للتخفيف من أثر التراجع السعري، لم تتح الفرصة للدول الأخرى لزيادة الإنتاج، بل أن مستويات الإنتاج في بعضها شهد توقفاً تاماً أو تراجعاً لمستويات قياسية على أفضل تقدير (ليبيا واليمن).

من جهة أخرى، مارست التطورات الداخلية تأثيراتها على النشاط في القطاع غير النفطي وبالتالي شهد عدد من هذه الدول أوضاعاً اقتصادية داخلية وخارجية أدت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2015 وهو ما يتوقع استمراره أيضاً خلال عام 2016.

<sup>39</sup> مجلس التنمية الاقتصادية (2016). المرجع السابق.

<sup>40</sup> تقرير KPMG لتكلفة ممارسة الأعمال التجارية في القطاع المالي في البحرين لعام 2015:

المائة، ومن ثم تراجع كبير للاحتياطيات الدولية التي سجلت انخفاضاً بنسبة 37 في المائة في عام 2015<sup>43</sup>.

أما خلال عام 2016 فلم يتعد الانتاج النفطي 370 ألف برميل/ يوماً خلال الربع الاول من عام 2016، فيما انخفض في الربع الثاني إلى 316 ألف برميل<sup>44</sup> حيث تأثرت مستويات الانتاج بمغادرة عدد من العاملين في شركات النفط وعدم توفر الاستثمارات اللازمة للقيام بأعمال الصيانة وتطوير الحقول وتعويض الأضرار التي لحقت بآبار النفط. في المجمل، من المتوقع أن تنعكس هذه التطورات بشكل كبير على ناتج القطاع النفطي في الوقت الذي لايزال الناتج في القطاع غير النفطي يعاني من التقلص نتيجة البنية الأساسية غير المواتية وضعف مستويات الانفاق الحكومي والاستثمار العام والخاص.

على ضوء ما سبق، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الليبي لانكماشٍ بنسبة 10 في المائة خلال عام 2016 نظراً لعدم تحقق فرضيات التقرير السابقة، التي تتمثل في حدوث تطور مواتي داعم لأنشطة النمو في القطاع النفطي وغير النفطي خلال عام 2016، فيما يتوقع حال تحسن الأوضاع الداخلية العام المقبل تسجيل الاقتصاد الليبي لمعدل نمو مرتفع وهو ما يعزى بالأساس إلى تأثير سنة المقارنة.

في **جمهورية العراق**، لا يزال الاقتصاد العراقي متأثراً بالتطورات الداخلية منذ عام 2011 وبالالاتجاه الهبوطي لأسعار النفط منذ عام 2014. تلك التداخيات التي أدت إلى تأثر الأنشطة الاقتصادية في القطاع النفطي وغير النفطي وولدت ضغوطات على الموازنة العامة للدولة جراء تراجع إيرادات النفط التي تمثل المورد الاساسي للإيرادات العامة، حيث ساهمت بنسبة 51 في المائة من مجمل الإيرادات خلال عام 2015.

فرضت هذه الاوضاع ضغوطاً على الموازنة العامة بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لاستعادة الاستقرار، وتوفير الخدمات للمواطنين النازحين من المناطق المتضررة داخل العراق بما يقدر بحوالي 4 ملايين نسمة، وكذلك المواطنين النازحين من دول الجوار، وإعادة إعمار المناطق التي تضررت جراء الأوضاع غير المواتية. زاد من صعوبة

إزاء هذه التطورات الاقتصادية لجأت الحكومة إلى تبني عدداً من الإصلاحات لتخفيف الضغوط على قطاع المالية العامة ودعم النمو تمثلت في تخفيض النفقات بنسبة 14 في المائة خلال عام 2016، من خلال زيادة رسوم استهلاك المحروقات والكهرباء والغاز. كما تبنت الحكومة برنامجاً على المدى المتوسط لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات يركز على تطوير قطاع الصناعة وأنشطة المناجم.

لا يزال تأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط محدوداً على النمو الاقتصادي مقارنة بتأثيره الواسع على كلٍ من التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية. حيث بقي النمو الاقتصادي قوياً عند مستوى 3.7 في المائة عام 2015 وفق بيانات البنك المركزي مدعوماً بالنمو القوي للقطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 5.5 في المائة خلال العام الماضي. إلا أن تراجع أسعار النفط قد أدى إلى تضاعف عجز الموازنة العامة للدولة إلى نحو 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي واتساع العجز في الميزان الجاري نظراً للانخفاض الكبير في الصادرات بنسبة 58 في المائة عام 2015<sup>41</sup>. وهو ما نتج عنه تزايد الاعتماد على الاحتياطيات الرسمية لتمويل هذه العجزات، بما أدى إلى تراجع الاحتياطيات الرسمية من أعلى مستوى لها بلغ 194 مليار دولار عام 2013 إلى 173 مليار دولار نهاية عام 2015<sup>42</sup>.

عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بنحو 3.6 في المائة خلال العام الجاري، وارتفاع النمو بشكل طفيف إلى 3.7 في المائة عام 2017.

أدت الاوضاع التي تمر بها **دولة ليبيا** إلى انخفاض كبير في كميات إنتاج النفط إلى نحو 400 ألف برميل يومياً خلال عام 2015 مقارنة بنحو 1.7 مليون برميل يومياً سابقاً، وهو ما ضغط بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية وأدى إلى حدوث عجز مزدوج في كل من الميزان الجاري بنسبة 60 في المائة والموازنة العامة للدولة بنسبة 80 في

<sup>41</sup> صندوق النقد العربي، (2016). قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

<sup>42</sup> صندوق النقد العربي، (2016). المرجع السابق.

<sup>43</sup> صندوق النقد العربي، (2016). المرجع السابق.

<sup>44</sup> OPEC, (2016). "Monthly Oil Market Report", July.

مليون برميل يومياً بما يشمل النفط من إقليم كردستان في خامس زيادة شهرية له على التوالي. يشار إلى أن قدرة الانتاج الحالية تصل إلى 4.7 مليون برميل يومياً، ونظراً لما تحقق خلال السنوات الماضية من الممكن أن يضيف العراق مليوني برميل يومياً إلى إنتاجه بحلول عام 2020<sup>(46)</sup> ليصل الانتاج إلى 7.1 مليون برميل/يومياً معظمها من آبار النفط المتواجدة في الجنوب وذلك حال تمكن العراق من مواجهة العديد من التحديات على هذا الصعيد من أهمها الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة لشركات انتاج النفط والتغلب على التحديات الفنية المرتبطة بالبنية الأساسية وموانئ التصدير.

بناء إلى ما سبق، تُبقي على توقعات النمو في العراق عند مستوى 3.5 في المائة عام 2016 مع توقعات بارتفاعه إلى 6 في المائة في عام 2017.

في الجمهورية اليمنية، نتج عن الظروف التي تمر بها البلاد منذ عام 2011 توقف أنشطة إنتاج النفط مؤخراً وتضرر الأنشطة الاقتصادية غير النفطية جراء ظروف الانقطاع المتكرر للطاقة وعدم انتظام الأعمال في العديد من القطاعات. أدى ذلك إلى ضغوطات حادة على أوضاع المالية العامة وميزان المعاملات الجارية واتجاه الحكومة لتمويل تلك العجزات من خلال السحب من الاحتياطات الدولية التي تراجعت إلى نحو 3.5 مليار دولار عام 2015 بانخفاض نسبته 43 في المائة مقارنة بأعلى مستوى لها مسجل خلال عام 2010 البالغ 6 مليارات دولار، إضافة إلى الاقتصار من السوق المحلية وهو ما يضيف المزيد من الضغوط على أوضاع السيولة التي تأثرت بشكل كبير جراء تراجع الودائع الحكومية وانخفاض صافي الأصول الأجنبية.

لا يزال من الصعب حالياً تقدير الوضع الاقتصادي الراهن في اليمن نظراً لتوقف صدور البيانات الاقتصادية من عدد من الجهات المعنية منذ عام 2011، بالتالي فتقديرات النمو الاقتصادي يشوبها قدرٌ كبيرٌ من عدم اليقين. رغم ذلك من المتوقع استمرار انكماش الناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2016 ثم ارتفاعه بشكل ملحوظ عام 2017 حال تحقق تقدم ملموس على صعيد الأوضاع الداخلية.

هذه الأوضاع الاقتصادية اتجه أسعار النفط نحو الانخفاض خلال عام 2015 وتسجيلها لمتوسط يقدر بنحو 37 دولار للبرميل خلال الفترة المنصرمة من عام 2016 مقارنة بنحو 49.5 دولار للبرميل المسجلة خلال عام 2015. من ثم لاتزال متوسطات الأسعار الحالية تقل عن تلك المعتمدة في تقديرات الموازنة العراقية البالغة 45 دولار للبرميل، وهو ما يعني صعوبة تحقق الإيرادات المقدره في الموازنة، بالتالي، احتمالات زيادة مستويات العجز الفعلي مقارنة بالمستوى المقدر في الموازنة البالغ 21 مليار دولار.

لتلبية الاحتياجات الملحة للتمويل، اتفقت السلطات العراقية مع صندوق النقد الدولي على برنامج لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وضبط أوضاع المالية العامة لمدة ثلاث سنوات بهدف تحقيق التوازن اللازم بين الإيرادات المالية واحتياجات الإنفاق بما يضمن الاستدامة المالية إضافة إلى تدابير أخرى لحماية الفقراء. هذا البرنامج مدعوم باتفاق استعداد ائتماني لمدة ثلاث سنوات بقيمة 5.4 مليار دولار حال التزام العراق بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها على صعيد الاقتصاد الكلي والمالية العامة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2015 نمواً بنسبة 2.4 في المائة مقارنة بانكماش بلغت نسبته 2.1 في المائة 2014. يعزى الجزء الأكبر من هذا النمو إلى تسجيل القطاع النفطي نمواً بنسبة 12.8 في المائة بفعل ارتفاع كميات الانتاج من النفط الخام مقارنة بمثيلاتها المسجلة عام 2014، وكذلك، بما يعكس تأثير سنة المقارنة التي انكمش فيها الناتج المحلي.

يشار في هذا الصدد إلى أن انتاج العراق من النفط الخام قد ارتفع إلى 3.93 مليون برميل يومياً خلال عام 2015 مقارنة مع 3.26 مليون برميل يومياً خلال عام 2014. هذا، وقد وصلت مستويات الانتاج ارتفاعها خلال الربعين الأول والثاني من عام 2016 لتصل إلى 4.23 و 4.24 مليون برميل يومياً على التوالي<sup>45</sup>.

أظهر قطاع النفط مرونة في مواجهة التطورات المحلية، فوفق بيان وزارة النفط العراقية، ارتفعت كميات الصادرات النفطية في شهر مارس الماضي لتصل إلى 3.6

<sup>46</sup> Brooking Institution (2015). Iraq 2016 Outlook: Relating Bites.

<sup>45</sup> OPEC (2016). "Monthly Oil Market Report", July.



## ثانياً: الدول العربية المستوردة للنفط

كان للإنفاق الاستهلاكي العام والخاص دوراً أساسياً في رفع معدل النمو، حيث ساهما بنحو أربع

نقاط مئوية من مجمل النمو المُسجل خلال الفترة بينما نمت الاستثمارات بوتيرة أقل، وشهدت الصادرات انكماشاً وكانت مساهمتها سلبية في النمو (10.2 نقطة مئوية) خلال نفس الفترة.

لا يزال ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة يلقي بتبعاته على الأداء الاقتصادي حيث سجل عجز الموازنة العامة للدولة ارتفاعاً إلى 11.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (يوليو 2015-مايو 2016) مقارنة بنحو 10.8 في المائة للعجز المسجل لنفس الفترة من العام المالي السابق، ذلك على الرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 11 في المائة مقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق. يعزى ذلك إلى ارتفاع الانفاق بنسبة تقارب 9 في المائة وهو ما يعود إلى النمو المسجل في الانفاق الاستهلاكي فيما شهد الانفاق الاستثماري نمواً محدوداً خلال الفترة بنسبة 4 في المائة<sup>47</sup>.

إضافة لما سبق، لا تزال التقلبات في أسواق الصرف الأجنبي تؤثر على مستويات النشاط الاقتصادي وعلى قيمة العملة المحلية وتدفع بها نحو المزيد من الانخفاض كما أنها تؤدي إلى التأثير على مستويات قدرة المصنعين على الحصول على مدخلات الإنتاج المستوردة في عدد من القطاعات ورفع كلفتها بما يخلق اجواءً تؤثر على قرارات الاستثمار. دفع ذلك البنك المركزي إلى تبني عدد من الإجراءات لضبط سوق الصرف والدفاع عن العملة المحلية تمثل آخرها في رفع سعر فائدة السياسة النقدية بواقع مائة نقطة أساس ليصل سعر العائد على العمليات الرئيسية للبنك المركزي إلى 12.25 نقطة في المائة في شهر يونيو الماضي، وهو ما يتوقع أن يمارس أثر سلبياً على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعلى النشاط الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

من المتوقع أن يشهد زخم النمو الاقتصادي في دول المجموعة تباطؤاً نسبياً خلال عام 2016 جراء عدد من العوامل من أبرزها ضعف معدلات الطلب الخارجي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتأثر النشاط الاقتصادي في بعض دول المجموعة خلال العام بظروف الجفاف وبالضغوطات الناتجة عن التحديات في سوق الصرف الأجنبي وبالتباطؤ المسجل في مستويات الاستثمار لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات الدولية الراهنة.

استفادت دول المجموعة خلال العام من تراجع الأسعار العالمية للنفط التي خففت نسبياً من الضغوطات على أوضاع الموازنات العامة ودعمت مستويات القوة الشرائية في البلدان التي لجأت لتحرير أسعار الطاقة، وقللت جزئياً من كلفة واردات الطاقة ومن ثم الضغوطات على الأوضاع الداخلية والخارجية. لا يزال النمو في دول المجموعة مدفوعاً بمستويات الانفاق الخاص، فيما تراجعت مساهمة الاستثمار الحكومي والصادرات في النمو نظراً للزيادة في مستويات العجزات المالية ولضعف الطلب الخارجي.

رغم البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية، واصلت حكومات هذه الدول تبنيها لعدد من الإصلاحات الاقتصادية على صعيد الانضباط المالي ودعم أسس الاستقرار الكلي والسعي لتوفير بيئة محفزة للاستثمارات المحلية والخارجية لرفع النمو لمستويات تُمكن من خفض معدلات البطالة التي لا تزال تُمثل أهم التحديات التي تواجه هذه البلدان.

بناء على ما سبق، تم خفض توقعات النمو لدول المجموعة خلال عام 2016 إلى 3.1 في المائة فيما يتوقع تحسن النمو إلى ما يقرب من 4 في المائة العام المقبل في إطار التوقعات بتحسين مستويات الطلب الخارجي وظهور الأثر الإيجابي لبعض الإصلاحات الداعمة للنمو التي يجري تنفيذها حالياً.

## توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في جمهورية مصر العربية، حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.5 في المائة خلال النصف الأول من العام المالي 2015-2016 مقارنة بنمو بلغ 5.8 في المائة للعام المالي السابق عليه.

<sup>47</sup> وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، (2016). "التقرير المالي الشهري"، يونيو.



من المتوقع تأثر النمو ببطء تعافي النشاط الاقتصادي في البلدان الشريكة الرئيسية وظروف عدم اليقين في بعض بلدان المنطقة. كما سيكون لانخفاض أسعار الفوسفات في عام 2016 تأثيراً سلبياً على الصادرات. في المقابل سيستفيد النمو من استمرار نشاط صناعة السيارات والطائرات وصادراتهما. كذلك يتوقع أن يسهم تزايد القروض المقدمة للقطاع الغير المالي والإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة في تشجيع الاستثمار. وينتظر أن يتعافى ناتج القطاع الزراعي في عام 2017 مما سيساهم في تحسين نسبة النمو.

تركز المغرب حالياً على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الرئيسية التي تم اعتمادها لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تبني نظام أكثر مرونة لسعر الصرف والاستمرار في تنفيذ عدد من الاستراتيجيات القطاعية لتوطيد أسس نمو القطاع الصناعي وتعزيز مستويات تنوع الاقتصاد الوطني. ومن شأن تطوير الطاقة المتجددة أن يمكن من تقليص اعتماد المغرب على الخارج فيما يخص الطاقة.

كذلك، من المتوقع ان تعمل الرؤية الجديدة للتعليم (2015-2030) على المدى المتوسط والطويل على تحسين أداء نظام التعليم لاسيما من خلال توفير الكفاءات المناسبة لاحتياجات سوق العمل. من جهة اخرى، من شأن الاستراتيجية الوطنية الجديدة للعمل، التي تهدف إلى خلق وظائف ذات جودة عالية، وخاصة للشباب وتصحيح التفاوت بين الجنسين وبين مختلف المناطق، ان توفر حلاً لأنسب لسوق العمل ولتحدي انخفاض مستوى مشاركة فئات معينة من السكان في القوى العاملة.

علاوة على ذلك، فإن الإصلاح التدريجي لنظام دعم المنتجات البترولية (باستثناء غاز البوتان) الذي بدأ في عام 2013، أدى الى تحسن ملحوظ في وضع المالية العامة خلال الفترة 2013 و2016.

عمدت الحكومة المغربية على اعتماد اصلاح تدريجي لنظام المقاصة للتخفيف من العبء المالي لدعم المنتجات البترولية وتحسين الوضعية المالية للدولة. مما أدى الى انخفاض التكاليف الإجمالية للدعم، لعام 2016، بنسبة 57.6 في المائة الى 4 مليارات درهم مقابل 9.3 مليار درهم نهاية يونيو 2015. ساهم ذلك في خلق الحيز المالي اللازم لاعتماد سياسات اقتصادية كلية معاكسة للدورة الاقتصادية. في هذا السياق، فإن القانون التنظيمي الجديد

من جهة أخرى، من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي خلال الفترة المقبلة نسبياً بتداعيات خروج بريطانيا أحد أهم الشركاء لمصر في قطاعات التجارة والسياحة والاستثمار من عضوية الاتحاد الاوروبي، وما قد يستتبعه ذلك من تراجع لمعدلات النمو في المملكة المتحدة قد يكون له تأثيرات على النشاط الاقتصادي المحلي.

استناداً إلى ما سبق، تم خفض توقعات نمو الاقتصاد المصري إلى 3.2 في المائة في عام 2016 فيما يتوقع ارتفاع النمو إلى 3.8 في المائة العام المقبل بافتراض حدوث تحسن في مستويات الطلب الخارجي واستقرار نسبي في سوق الصرف، وتقدم ملموس على صعيد تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحسين مستويات كفاءة أسواق العمل والمنتجات.

هناك حاجة ماسة للإسراع بوتيرة تنفيذ عدد من الإصلاحات الرئيسية الضرورية لزيادة مستويات الثقة في مناخ الاعمال وجذب المستثمرين لدعم مستويات الطلب المحلي بما يعوض تأثير تباطؤ الطلب الخارجي نظراً للتطورات في البيئة الدولية.

يشار إلى أن الحكومة المصرية تتبنى استراتيجية متكاملة لإصلاح المالية العامة من المتوقع أن ينتج عنها زيادة الموارد المالية في الموازنة العامة للدولة. كما تستهدف الاعتماد على وسائل وأدوات مبتكرة ومتنوعة في تمويل المشروعات الكبرى والبرامج المستهدفة. تشمل هذه الوسائل إصدار أدوات مالية جديدة كالصكوك، ودعم سياسة مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في مشروعات البنية الأساسية اللازمة للتنمية من خلال حق الانتفاع. وأيضاً تقوم بتقديم حوافز وتسهيلات لجذب مزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في قطاعات الطاقة والنقل والتجارة واللوجستيات والصناعة، وتشجيع الصادرات المصرية ورفع مساهمتها في النمو الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على المكون المحلي ورفع نسبته في الإنتاج من خلال تشجيع الإبتكار والمعرفة والبحث العلمي.

في المملكة المغربية، من المتوقع تأثر الاقتصاد الوطني في عام 2016 سلباً بتداعيات تراجع إنتاج الحبوب بنسبة 70 في المائة مقارنة بالعام السابق نتيجة الجفاف، وهو ما يتوقع على ضوءه تراجع القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (الذي يسهم بنحو 13 في المائة من القيمة المضافة) بنحو 14 في المائة مقارنة بالعام السابق. كذلك

الاقتصاد السوداني على جذب الاستثمارات الأجنبية. من شأن التطورات سالفة الذكر أن تحد من قدرة الاقتصاد السوداني على تحقيق معدل نمو مرتفع العام الجاري، كما لا تزال فرص النمو القوية في عام 2017 تعتمد على تطورات البيئة الدولية وعلى الأوضاع في جنوب السودان، وعلى قدرة الحكومة على تنفيذ عدد من الإصلاحات التي أعلنت عنها خلال عام 2016، وتأمل من خلالها رفع مستوى النمو إلى نحو 6.1 في المائة.

أما في المملكة الأردنية الهاشمية، سجل الاقتصاد الوطني خلال عام 2015 تباطؤاً في أدائه، إذ نما بنسبة 2.4 في المائة بالمقارنة مع نمو نسبته 3.1 في المائة خلال عام 2014، متأثراً بالأوضاع في دول الجوار. عليه، شهدت العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية تراجعاً في أدائها كان من أبرزها الصادرات الوطنية، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، إضافة إلى تراجع النشاط السياحي.

من أبرز التحديات والعوامل الرئيسية المحلية والإقليمية والدولية التي من المتوقع أن تؤثر على مستويات النمو الاقتصادي خلال السنتين القادمتين ما يلي:

- ضعف النمو الاقتصادي الحقيقي في المنطقة والعالم، وما يتبعه من تباطؤ الطلب العالمي وانعكاس ذلك على الاقتصاد الأردني، الذي حقق نمواً بالمتوسط نسبته 3.0 في المائة خلال الفترة (2009-2015) في أعقاب مرحلة من النشاط الاقتصادي القوي (8.0 في المائة في المتوسط خلال الفترة (2004-2008).
- استمرار الظروف غير المواتية في دول الجوار وحالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة، وانعكاس ذلك على الاستثمارات المحلية والأجنبية وقطاعات السياحة والتجارة والنقل في المملكة.
- تواجد أكثر من 1.3 مليون من اللاجئين على أراضي المملكة، واستمرار تدفق المزيد. الأمر الذي يشكل ضغطاً على البنية التحتية والموارد في المملكة، إضافة إلى مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة المحلية وارتفاع البطالة بين الشباب.
- حساسية تقلبات النمو الاقتصادي للتذبذب في صافي الدخل من الخارج (حوالات العاملين والمساعدات الخارجية)، ذلك في ضوء انخفاض أسعار النفط العالمية.
- على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة، إلا أن تحدي الطاقة والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية ما زالت تشكل التحدي الأكبر

للمالية سيساهم تدريجياً في تكريس ممارسات إدارة مالية أكثر فعالية وشفافية، مما سيؤثر إيجاباً على ثقة الفاعلين الاقتصاديين ومناخ الأعمال.

في ضوء ما سبق، تم خفض توقعات نمو الاقتصاد المغربي إلى 2 في المائة خلال عام 2016 مع توقعات بتحسين النمو إلى مستوى يقرب من 4 في المائة العام المقبل بافتراض عدم تعرض القطاع الفلاحي لظروف مناخية غير مواتية.

في الجمهورية التونسية، سيكون للتطورات الاقتصادية في منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز تأثيراً ملموساً على أداء الاقتصاد التونسي ومن ثم الارتباط الوثيق بين الصادرات الوطنية والطلب الخارجي المتأتي من دول الاتحاد الأوروبي من جهة، وأيضاً بالنظر إلى تحويلات التونسيين بالخارج والمتواجدين أساساً بأوروبا فضلاً عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من دول الاتحاد من جهة أخرى. كذلك، يتوقع استمرار تأثير الاقتصاد التونسي بظروف الأوضاع في دول الجوار وما لتلك التطورات من تأثير على تطور قطاعي السياحة والنقل.

تتبنى تونس حزمة من الإصلاحات في عدد من المجالات حيث يركز البنك المركزي على تحقيق هدف استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي للسياسة النقدية لضمان نمو سليم ومستدام. إضافة إلى إصلاحات أخرى على صعيد السياسة النقدية تستهدف تعزيز الشفافية وتعزيز قدرات البنك المركزي على استهداف توقعات التضخم لدى الفاعلين الاقتصاديين، وتمير أفضل لقرارات السياسة النقدية إلى مختلف المتغيرات المالية والاقتصادية.

على ضوء ما سبق، نبقى على توقعاتنا بنمو الاقتصاد التونسي بنسبة 2 في المائة العام الجاري و2.5 في المائة العام المقبل.

في جمهورية السودان، من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي خلال عام 2016 بتراجع حصيلة الإيرادات الخاصة برسوم عبور النفط المصدر من جنوب السودان عبر خطوط الأنابيب في الشمال إلى الموانئ الرئيسية في السودان نتيجة ظروف عدم الاستقرار في جنوب السودان التي تحول دون مواصلة الجنوب لتصدير كميات النفط التي اعتاد تصديرها مسبقاً. من المتوقع أيضاً أن تؤثر ظروف عدم الاستقرار في الجنوب على حركة تبادل السلع الحدودية ومن ثم إضعاف فرص نمو قطاع التجارة وحصيلة الصادرات، إضافة إلى تأثيرها على مدى قدرة

الاقتصادية التي من شأنها المساهمة في تعزيز جاذبية مناخ الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي في المملكة، تنفذ بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

- التعاون مع البنك الدولي لتنفيذ برنامج تقييم إدارة الاستثمار في القطاع العام، ذلك من خلال مراجعة السياسات العامة وآليات صنع واتخاذ القرار في اختيار المشاريع الرأسمالية وإدارتها. وكذلك تطوير آليات إدارة وتوجيه الموارد المالية لتحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية أكبر، وبما ينسجم مع البرامج التنموية التنفيذية لوثيقة "رؤية الأردن 2025"، والتوجهات الاستراتيجية الوطنية لإدارة الاستثمارات العامة. وكذلك من خلال العمل على تحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص. كما يتضمن البرنامج تأهيل الكوادر المحلية التي تعمل في مجال النفقات الرأسمالية في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وذلك بما يتوافق مع الممارسات العالمية المثلى.

بناء على استمرار التحديات التي تحد من فرص نمو الاقتصاد الأردني في الأجل القصير، تم خفض توقعات النمو لعام 2016 إلى 2.3 في المائة مع توقعات بارتفاعه إلى 2.7 في المائة العام المقبل.

في **الجمهورية اللبنانية**، بالرغم من الاوضاع الإقليمية والدولية الصعبة، اتخذ مصرف لبنان جميع الإجراءات لمساعدة الاقتصاد الوطني ومنها اطلاق رزم تحفيزية لتشجيع الائتمان المحلي التي تخطت قيمتها 4 مليارات دولار، كما ضخ أموالاً في اقتصاد المعرفة الذي يعتبر أساسياً لاستحداث فرص عمل وتحسين تنافسية لبنان في المستقبل.

كان للرزم التحفيزية أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي خلال عامي 2013 و2014، ولولاها لكان لبنان سجل انكماشاً خلال عام 2015. شجعت هذه النتائج الايجابية مصرف لبنان على إطلاق حزمة تحفيز جديدة للعام 2016 تفوق المليار دولار، لاستكمال المبادرات السابقة، حيث تخصص لدعم قروض قطاع السكن وتسليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البيئة والطاقة البديلة والتعليم الجامعي.

يعتزم مصرف لبنان الاستمرار في تجديد هذه البرامج التحفيزية طالما أنها تعزز الاستقرار الاقتصادي كما أنه

أمام الاقتصاد الأردني، الذي يعتمد بشكل شبة كامل في سد احتياجاته من الطاقة على الاستيراد، خاصة في ضوء التخوف من معاودة الأسعار اتجاهها نحو الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة القادمة.

رغم التحديات السابقة، إلا أن الاقتصاد الأردني قد حقق نجاحاً ملموساً في تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية خلال السنوات الماضية ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، خاصة في مجال إقرار عدداً من التشريعات الاقتصادية التي من المتوقع أن تساهم بتحفيز النمو الاقتصادي في المملكة خلال السنوات القادمة، مثل قانون الاستثمار الجديد، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون المعلومات الائتمانية، بالإضافة إلى قانون الصكوك الإسلامية.

من جانب آخر، أنهت المملكة أواخر العام الماضي تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي (2012-2015) بنجاح كبير، وفقاً لتقييم المؤسسات الدولية. حيث تم من خلاله استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإنجاز إصلاحات هامة في قطاعات الطاقة ومالية الحكومة. وستواصل المملكة جهودها الرامية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل وذلك من خلال:

- وضع تصور للاقتصاد الأردني على مدى عشر سنوات قادمة (رؤية الأردن 2025). وذلك بهدف رسم طريق واضح للمستقبل، وتحديد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع، وللمحافظة على المنجزات المتحققة والبناء عليها، ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات.

- المضي قدماً في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادية الوطنية، حيث أن الحكومة بصدد اطلاق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2016، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، ومن أهم محاوره تحسين مناخ الاستثمار وإجراء المزيد من الإصلاحات في بيئة الأعمال.

- العمل مع البنك الدولي لإعداد اطار الشراكة القطرية للأعوام (2017-2022). ستركز الشراكة الجديدة مع البنك الدولي على تعزيز فرص النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل أفضل للجميع.

- العمل على اعداد خطة تنفيذية، مدتها ثلاث سنوات، تتضمن تحديث حزمة جديدة من التشريعات



- التكامل والإرتقاء بعملية إعداد الموازنة وربطها بالتخطيط وتقارير الأداء.
- اعتماد ادارة نقدية فعالة واستخدام امثل للسيولة لتغطية بنود الموازنة.
- انجاز متطلبات بسط السيطرة الفلسطينية على التجارة.
- توفير بيئة مناسبة لتحقيق إستقرار الأسعار والاستقرار المالي.
- زيادة التواجد والتمثيل الفلسطيني في المؤسسات الدولية وتبادل الخبرات مع الجهات المحلية والاقليمية والدولية ذات العلاقة.

في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في ظل انخفاض تطورات الاقتصاد العالمي التي تتميز بنمو متواضع وضعف الطلب على المواد الأساسية، واجه الاقتصاد الموريتاني تحديات في معدلات التبادل التجاري نتيجة هبوط أسعار المعادن الدولية في عام 2015. وقد تباطأ النمو إلى 2 في المائة بالأسعار الثابتة مقابل 6.6 في المائة عام 2014، نتيجة تراجع نشاط التعدين وتباطؤ قطاعي البناء وصيد الأسماك. من المتوقع تسارع وتيرة النمو في 2016 بعد ان نجحت الحكومة في تجاوز التحديات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في 2015، ليصل معدل النمو الي 4.2 في المائة عام 2016. يرتبط هذا التطور اساسا بزيادة إنتاج الحديد وتحسن أداء القطاعات غير المنجمية، نتيجة للإجراءات المتخذة في سبيل تنويع البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

يظل الاقتصاد الموريتاني معرضاً لمخاطر ارتفاع أسعار النفط و/أو انخفاض أسعار الحديد. في ظل الشكوك حول تعافي الاقتصاد العالمي، فان السلطات ستكثف جهودها على مستوى الإصلاحات الرامية إلى تخفيض الدين العام ودعم الاستقرار الخارجي وتنشيط الإصلاحات لتعزيز التنويع الاقتصادي والنمو الشامل عبر:

- تحسين مناخ الاستثمار.
- تطوير القطاع المالي وتدعيم استقراره.
- تعزيز دور الاقطاع المالي في تمويل النشاط الاقتصادي.
- تحديث التشريعات وتعزيز الحوكمة.
- الرفع من قدرات الهيئات المحلية.

أما في عام 2017، من المتوقع مواصلة الاقتصاد الموريتاني لمعدل نموه بنسبة 4.2 في المائة.

مستمر في دعم اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، وهذا يتطور ايجاباً مع وجود أكثر من 300 مليون دولار وظفت من قبل المصارف في هذا القطاع الذي سيكون مهماً للبنان مستقبلاً مثل القطاع المالي وقطاع النفط والغاز، وهي قطاعات ستساعد الاقتصاد على النمو.

ومن الإجراءات الأخرى التي تبناها مصرف لبنان لدعم النمو الاقتصادي والتمويل، إطلاق هيئة الأسواق المالية التي تهدف إلى المساعدة في تنظيم الأسواق المالية في لبنان والإشراف عليها. كما يعمل مصرف لبنان من خلال هيئة الأسواق المالية على إطلاق منصة تداول إلكترونية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المالية اللبنانية.

وفقاً للتطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن تكون نسبة نمو الناتج المحلي للعام 2016 عند مستوى 2 في المائة. فيما يتعلق بعام 2017، من المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي بنحو 3 في المائة.

في فلسطين، من غير المتوقع أن يحدث تطور ملموس على الواقع الاقتصادي، جراء استمرار جمود المسار السياسي، واستمرار إغلاق معابر قطاع غزة، واستمرار القيود على حركة الأفراد والبضائع (العمالة في إسرائيل والتجارة الداخلي والخارجية)، بالإضافة إلى استمرار الحكومة الفلسطينية في إنتاج سياسة التقشف المالي، وبقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغييرات تذكر عند نفس مستوياتها في العام السابق. كذلك من المتوقع أيضاً استمرار تباطؤ تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة الفلسطينية لتصل إلى حوالي مليار دولار.

من المتوقع مواصلة تطوير إدارة حديثة وفاعلة لموازنة الدولة وزيادة مصادر تمويل خزينتها، واستكمال بناء مؤسسي حديث ومتطور وتنمية الكادر البشري. إلى جانب مواصلة العمل على تحقيق السيطرة على السياسات المالية والجمركية والنقدية والتمويلية وضمان تنفيذها. ولتحقيق ذلك تعمل الحكومة على تحقيق كل مما يلي:

- زيادة الإيرادات ومصادر التمويل الذاتية واستقطاب تمويل المانحين بشكل تدريجي للمشاريع التنموية والتطويرية الاستراتيجية الهامة دون التأثير على دعم المانحين المباشر للموازنة.
- ترشيد الانفاق وتطوير آليات الاستخدام الامثل للمال العام ضمن إطار انكماشية.

### «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»<sup>48</sup>

تمثل «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة. رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصة بها. تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة انسجاماً مع تلك الرؤية وبما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة. كلف مجلس الوزراء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

في هذا الصدد قام المجلس بتأسيس عدد من الأجهزة الممكنة والداعمة لإطلاق هذه البرامج ومتابعتها وتقييمها وتحديد فجوات التقييم وإطلاق برامج إضافية مستقبلاً، ومنها مكتب الإدارة الاستراتيجية والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، ومركز الإنجاز والتدخل السريع، ومكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وغيرها.

احتوت الرؤية على عدد من الأهداف الاستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصة في عدد من المحاور، يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي. أقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فعال ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كل منها جزءاً من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية. تعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تتناسب مع متطلبات كل برنامج ومستهدفاته وفق جداول زمنية، سيتم إطلاق هذه البرامج تباعاً وفق المتطلبات اللازمة وصولاً لتحقيق هذه الرؤية. لأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة هذه الرؤية، ظهرت الحاجة إلى إطلاق "برنامج التحول الوطني" على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج. يحتوي البرنامج على أهداف استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحلية يمتد تنفيذها حتى عام 2020.

تقوم "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" على ثلاث محاور تتمثل في المجتمع الحيوي والوطن الطموح والاقتصاد المزدهر، يركز المحور الأول على تطوير الهوية الوطنية، فيما يستهدف المحور الثاني تفعيل دور وأداء الحكومة، ويركز المحور الثالث على تعزيز الفرص الاقتصادية وتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال.

فعلى صعيد محور "اقتصاد مزدهر"، يستهدف هذا المحور التركيز على الاستثمار في التعليم والتدريب لدعم مساهمة التعليم في دفع عجلة التنمية والوفاء بمتطلبات سوق العمل، حيث تم إطلاق البوابة الوطنية للعمل "طاقات". كما تركز الرؤية على تحسين ترتيب الجامعات السعودية عالمياً وتطوير قدرات الطلاب واعتماد مؤشرات لقياس مستويات جودة التعليم وتأسيس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي تعنى بتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف، والتوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة، إضافة إلى التركيز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال.

من جانب آخر، يستهدف هذا المحور الوصول إلى دور أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال نسبتها في توليد الناتج صغيرة (20 في المائة) مقارنة بالنسبة المسجلة في الدول المتقدمة البالغة 70 في المائة، والتغلب على التحديات التي تواجه هذه المنشآت لا سيما على صعيد الحصول على التمويل من ثم رفع مستويات نفاذها للانتماء من 5 في المائة من إجمالي التمويل حالياً إلى 20 في المائة في نهاية فترة تنفيذ الرؤية. انسجاماً مع هذا الهدف تم إنشاء الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ستكون معنيةً بمراجعة الأنظمة واللوائح لتذليل العقبات التي تواجه القطاع إضافة إلى إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال.

48 وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، (2016). المملكة العربية السعودية.



كذلك، تتضمن رؤية المملكة تحقيق استثمار فاعل بهدف الوصول إلى اقتصاد مزدهر من خلال دعم الطاقات الاستثمارية، حيث من المخطط في هذا الإطار طرح 5 في المائة من أسهم شركة النفط الوطنية (أرامكو) للاكتتاب العام خلال عام 2017 أو بداية عام 2018. تشير تقديرات الاسواق إلى أن هذا الطرح (الذي تقدر قيمته بما يتراوح بين 100-150 مليار دولار) سيعيد أكبر اكتتاب أولي على مستوى العالم، كما ستصبح أرامكو بذلك أكبر شركة عالمية مدرجة في الأسواق المالية بقيمة سوقية تفوق بكثير مثيلتها المسجلة من قبل إكسون موبيل التي هي أكبر شركة عالمية مدرجة حالياً في سوق الأسهم في قطاع النفط والطاقة بقيمة سوقية (369 مليار دولار)<sup>(49)</sup>

سوف يتم تحويل حصيلة الطرح إلى صندوق الاستثمارات العامة الذي يعد واحداً من أهم صناديق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية الذي يُقدر إجمالي أصوله الحالية بنحو 600 مليار ريال واستخدام هذه الطاقات الاستثمارية في زيادة مستويات التنوع الاقتصادي. ومن ثم التعزيز التدريجي لأصول هذا الصندوق لترتفع إلى نحو (7 تريليون دولار) إلى 2 تريليون دولار في عام 2030 ليمثل وقتها أكبر صندوق سيادي على مستوى العالم، متفوقاً بذلك على صندوق المعاشات في النرويج والذي تقدر أصوله بنحو 825 مليار دولار والذي يمثل أكثر صندوق سيادي على مستوى العالم. في هذا السياق، تعول المملكة على استثمار 50 في المائة من إجمالي أصول الصندوق محلياً و50 في المائة في الخارج لتوليد عائدات تساعد المملكة على إنهاء الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال توليد إيرادات بقيمة 160 مليار دولار بحلول عام 2020 ونحو 266 مليار دولار عام 2030 وهو ما قد يجعل هذا الصندوق يسيطر على نحو 10 في المائة من مجمل الاستثمارات المحتملة عالمياً<sup>(50)</sup>.

من جهة أخرى، تتضمن الخطة مبادرات لتحويل دور الحكومة إلى منظم ومراقب للقطاعات وزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي البالغة حالياً 40 في المائة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في عدد من القطاعات مثل قطاعات الخدمات والإسكان والتمويل والطاقة لتوليد المزيد من فرص العمل للمواطنين وبالتالي إنهاء الاعتماد على النفط بحلول عام 2020.

### أهم أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030

- تخفيض معدل البطالة من 11.6 في المائة إلى 7 في المائة.
- رفع نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من 22 في المائة إلى 30 في المائة.
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20 في المائة إلى 35 في المائة.
- الانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الأولى.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8 في المائة إلى المعدل العالمي 5.7 في المائة.
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40 في المائة إلى 65 في المائة.
- ارتفاع حجم الاقتصاد وانتقاله من المرتبة 19 إلى المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم.
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40 في المائة إلى 75 في المائة.
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد على 7 تريليونات ريال سعودي.
- تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 إلى 25 عالمياً والأولى إقليمياً.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16 في المائة إلى 50 في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

<sup>49</sup> Mees (2016). "Saudi 2030 plans: Turning the Vision into Reality ", May.

<sup>50</sup> Mees (2016), April.



**شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2016 و2017**  
**النمو الاقتصادي**

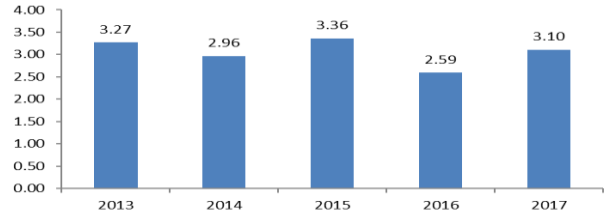
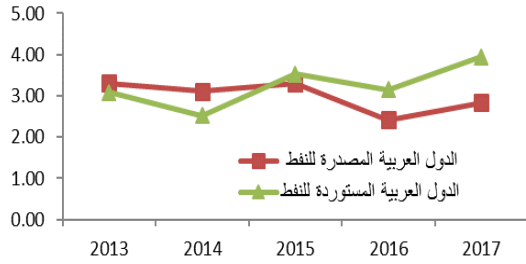
نظراً لتأثر النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة الرئيسية للنفط

تم خفض توقعات النمو للدول العربية كمجموعة إلى نحو 2.6 في المائة

في عام 2016.

معدل نمو الدول العربية المصدرة للنفط (%)

معدل نمو الدول العربية (%)



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

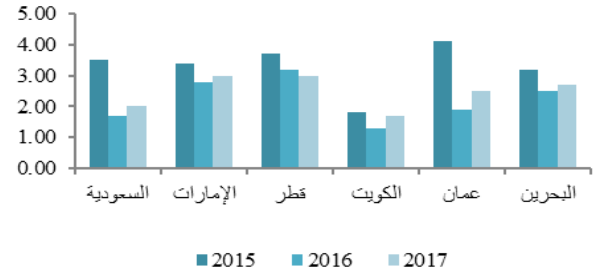
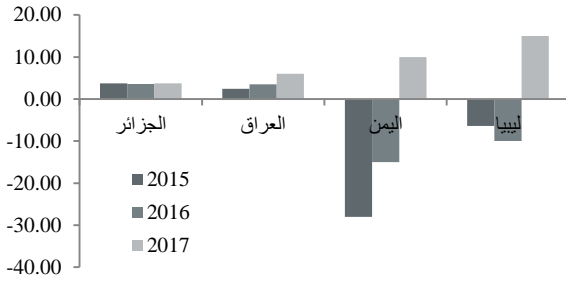
المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

وتحقيق الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نمواً متواضعاً بأقل من واحد في المائة بفعل التطورات في أسواق النفط والأوضاع الداخلية

من المتوقع تراجع معدل نمو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى 2.1 في المائة عام 2016 بفعل تأثير سياسات التصحيح المالي

معدل النمو: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)

معدل النمو: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

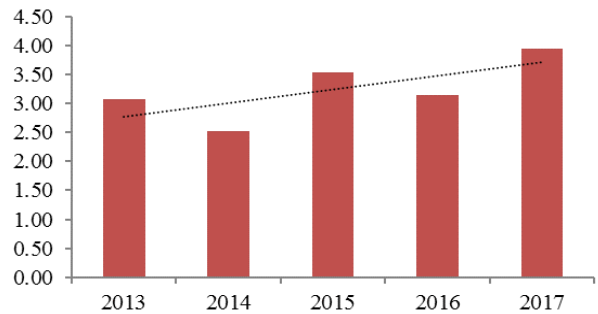
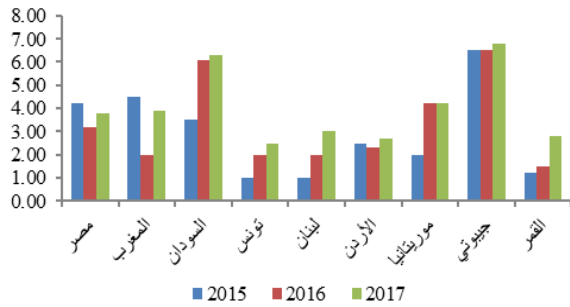
نظراً لتأثر النشاط الاقتصادي في بعضها بطروف تباطؤ الطلب الخارجي وظروف الجفاف والتقلبات في أسواق الصرف الأجنبي

كذلك تم خفض توقعات النمو للدول العربية المستوردة للنفط إلى 3.1 في

المائة عام 2016

معدل النمو المتوقع: الدول العربية المستوردة للنفط (%)

معدل النمو: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2016 و2017 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ارتفعت معدلات التضخم في معظم الدول العربية خلال الشهور الاولى من عام 2016. جاء ذلك نتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار السلع الغذائية، ومجموعة الوقود والطاقة. فقد انتهجت معظم الدول العربية تطبيق سياسات هادفة إلى ترشيد مستويات الدعم الحكومي وخاصة الموجه منها للمنتجات النفطية. وقد استفادت تلك الدول في تطبيق تلك السياسات، من بقاء الاسعار العالمية للنفط والسلع الاساسية عند مستويات منخفضة، مما خفف من حدوث ارتفاعات قوية في معدلات التضخم في الدول العربية بصفة عامة. إضافة إلى أثر انخفاض معدلات نمو السيولة المحلية وتراجع الاداء الاقتصادي في تخفيف حدة الضغوط التضخمية.

كما تأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول بتواصل الاختناقات في سلاسل إمداد السلع الاساسية نتيجة للظروف المحلية التي تشهدها تلك الدول. إضافة إلى الضغوط التضخمية المتولدة عن زيادة عدد النازحين من بعض المناطق. كمحصلة للتطورات سالفة الذكر، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 حوالي 7.8 في المائة. بالنسبة لعام 2017، فمن المتوقع أن يُسجل معدل التضخم في الدول العربية نحو 8.5 في المائة.

### 1) الدول العربية المصدرة للنفط

ارتفاعات قوية في المستوى العام للأسعار لدى دول المجموعة.

كما خفف من حدة الضغوط التضخمية في دول المجموعة انخفاض معدلات نمو السيولة المحلية وتراجع النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع القوة الشرائية للعملة المحلية لدى معظم دول المجموعة لارتباطها بالدولار الأمريكي. في ضوء التطورات سالفة الذكر، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 حوالي 3.8 في المائة.

بالنسبة لعام 2017، يتوقع أن يسجل معدل التضخم مستوى 3.1 في المائة.

من المتوقع خلال عام 2016 أن يشهد معدل التضخم في دول المجموعة ارتفاعاً ليبلغ حوالي 6.3 في المائة مقارنة مع 4.3 في المائة محققة خلال عام 2015. جاء ذلك كمحصلة لزيادة معدل التضخم لدى كلٍ من مجموعة الدول العربية المصدرة الأخرى للنفط ليصل إلى نحو 6.9 في المائة، ومجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليبلغ حوالي 3.8 في المائة خلال عام 2016. وعلى صعيد توقعات مستويات التضخم لعام 2017، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم لدى المجموعة ليبلغ حوالي 7.0 في المائة.

فيما يلي التطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية.

### التطورات على مستوى دول المجموعة

في المملكة العربية السعودية، بلغ مُعدل التضخم خلال شهر مايو 2016<sup>(51)</sup> على أساس سنوي حوالي 4.1 في المائة مقارنة مع الشهر المناظر من العام السابق. كما ارتفع متوسط معدل التضخم خلال الفترة (يناير - مايو 2016) ليبلغ حوالي 4.2 في المائة مقارنة مع نحو 2.1 في المائة مسجلة خلال

<sup>51</sup> الهيئة العامة للإحصاء (2016)، المملكة العربية السعودية، الرقم القياسي لتكلفة المعيشة - مايو.

### أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثر معدل التضخم خلال الأشهر الاولى من عام 2016 بالارتفاع الذي شهدته أسعار مجموعة الوقود والطاقة والمجموعات الأخرى الخاصة بخدمة السكن. جاء ذلك نظراً لانتهاج معظم دول المجموعة إجراءات هادفة إلى ترشيد مستويات الدعم الحكومي وتطبيق " آلية التمرير التلقائي" للأسعار العالمية. وقد ساعد هذه المجموعة من الدول على تطبيق تلك السياسات، بقاء الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، الامر الذي حد من حدوث

في دولة الإمارات العربية المتحدة، شهد أداء المستوى العام للأسعار خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2016<sup>53</sup> انحساراً في مستوى الضغوط التضخمية مقارنة بالعام السابق. سجل معدل التضخم خلال مايو 2016 ارتفاعاً قدره 1.6 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وهو نفس المعدل المسجل تقريباً خلال شهر أبريل 2016 على أساس سنوي. وقد سجلت إمارة أبوظبي أعلى مستوى للتضخم مقارنة مع الإمارات الأخرى بالدولة، حيث بلغ نحو 2.7 في المائة. ويُعزى انحسار الضغوط التضخمية المذكورة بالإمارات إلى انخفاض أسعار مجموعة النقل بنحو 2.3 في المائة خلال شهر مايو 2016. بسبب تراجع أسعار البنزين، إضافة إلى تراجع أسعار كلٍ من مجموعة الاتصالات، ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية، بنسب بلغت نحو 0.13 في المائة و0.59 في المائة خلال شهر مايو 2016 مقارنة بالشهر المقابل من السنة السابقة. في حين ارتفعت أسعار كلٍ من مجموعة التعليم، والملابس، والأحذية بنسبة بلغت 3.8 في المائة، و3.5 في المائة. كما شهدت مجموعة السكن، والمياه، والكهرباء والغاز ارتفاعاً بلغت نسبته 3.48 في المائة انعكاساً لزيادة مستويات الإيجارات السكنية. وقد حققت بقية المجموعات الأخرى زيادات طفيفة. ونتيجة لتحرير أسعار المنتجات النفطية وارتباطها بالأسعار العالمية، وانحسار الضغوط التضخمية نتيجة للتباطؤ الذي شهده تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية الضخمة وأثره على حجم الوظائف المتاحة، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 3.2 في المائة. فيما يتعلق بعام 2017، فمن المتوقع أن يتراوح معدل التضخم حول 2.7 في المائة.

في دولة الكويت، بلغ متوسط معدل التضخم خلال الربع الثاني من عام 2016 حوالي 3.0 في المائة. كما سجل نحو 3.1 في المائة خلال شهر يونيو 2016<sup>54</sup>. ويُعزى ذلك إلى زيادة مستويات الأسعار في المجموعات الخاصة بخدمات السكن، والتعليم، والمفروشات المنزلية، ومعدات الصيانة، والمطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات، ذلك مقارنة بالمستويات المسجلة خلال الفترة المقابلة من العام السابق. وفي ضوء اتجاه السلطات في دولة الكويت نحو الإصلاح التدريجي لنظم الدعم، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 3.7 في المائة.

على صعيد التوقعات لمعدل التضخم خلال عام 2017، من المتوقع أن يتراوح معدل التضخم حول 4.1 في المائة.

ذات الفترة من عام 2015. جاء ذلك انعكاساً للارتفاعات التي سجلتها المجموعات الرئيسية في سلة الرقم القياسي للأسعار، خاصة التبغ، والنقل، وقسم السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، والأنواع الأخرى من الوقود. ويعزى ذلك إلى تخفيض مستويات الدعم على أسعار مجموعة الوقود والطاقة إضافة إلى رفع أسعار الكهرباء والمياه. وقد خفف من حدة الضغوط التضخمية انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية وارتفاع القوة الشرائية للريال السعودي نتيجة ارتباطه بالدولار الأمريكي. إضافة إلى أن انخفاض معدلات نمو السيولة المحلية سيؤدي إلى تراجع الضغوط التضخمية المدفوعة بعوامل جذب الطلب، كما أن تراجع النشاط الاقتصادي سيحول دون ارتفاع الأسعار. في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 4.3 في المائة مقابل حوالي 2.2 في المائة محققة خلال عام 2015.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2017، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.2 في المائة.

في دولة قطر، أشارت البيانات الصادرة عن الأربعة شهور الأولى من عام 2016 إلى ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى حوالي 3.1 في المائة<sup>52</sup>. جاء ذلك انعكاساً للإصلاحات الهادفة لخفض مستويات الدعم الحكومي. فقد تم اعتماد تعرفه جديدة للكهرباء والماء، بداية من سبتمبر 2015، إضافة إلى قيام السلطات برفع الدعم الحكومي على المحروقات في يناير 2016. كما أن قطاع الخدمات التعليمية، والذي كانت مساهمته في التضخم المحلي محدودة في السنوات الماضية، أصبح من العوامل الرئيسية المساهمة فيه نظراً لتوقع أن تقوم 55 مدرسة في دولة قطر بزيادة الرسوم الدراسية خلال العام الدراسي القادم (2016-2017). على خلاف ذلك، من المتوقع أن يستقر مستوى أسعار إيجارات المساكن وذلك مع دخول وحدات سكنية جديدة إلى السوق العقاري إضافة إلى استقرار النمو السكاني. في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حول 2.8 في المائة.

بالنسبة لتوقعات التضخم في دولة قطر خلال عام 2017، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حول 2.7 في المائة.

<sup>53</sup> الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يونيو 2016.

<sup>54</sup> الإدارة المركزية للإحصاء، التقرير الشهري للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، مايو 2016، دولة الكويت.

<sup>52</sup> وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2016)، "آفاق الاقتصادية لدولة قطر (2016-2018)".

بينما تأثر معدل التضخم في بعض دول المجموعة كنتيجة لتطبيق بعض السياسات بغرض ترشيد مستويات الدعم الحكومي وخاصة بالنسبة لمنتجات الطاقة، إضافة إلى أثر تراجع قيمة العملات المحلية في بعض دول المجموعة على زيادة حدة الضغوط التضخمية في تلك الدول. كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول نحو 6.9 في المائة خلال عام 2016. فيما يتعلق بعام 2017، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 7.8 في المائة.

في **الجمهورية اليمنية**، مع تواصل تأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات المحلية الجارية وأثرها على نقص المعروض من المنتجات من السلع الغذائية والوقود، بالإضافة إلى التقلبات التي يشهدها سعر صرف العملة المحلية نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، الأمر الذي يؤثر على قيمة الواردات السلعية. وفي ضوء التطورات السابقة، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 15 في المائة. كما أنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في اليمن حوالي 18 في المائة خلال عام 2017

في **دولة ليبيا**، تأثرت مستويات التضخم بتواصل الظروف المحلية وأثرها على حجم السلع والخدمات المعروضة. جاء ذلك على الرغم من ارتفاع حجم الدعم المقدم من قبل السلطات وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية، والمحروقات. كمحصلة لتلك التطورات، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 11.5 في المائة خلال عام 2016.

بالنسبة لعام 2017، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم نحو 12 في المائة.

أما في **جمهورية العراق**، ارتفع معدل التضخم السنوي خلال شهر مايو 2016<sup>(57)</sup> بنسبة بلغت 2.5 في المائة. يُعزى ذلك، بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار التبغ، والملابس، والسكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، والوقود، والصحة، والاتصالات. تأثر المستوى العام للأسعار مع استمرار التطورات المحلية وأثرها على المعروض من السلع والخدمات. إضافة إلى الإجراءات التقشفية من قبل السلطات وخاصة النفقات الحكومية وإصلاح نظم دعم الطاقة. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بزيادة الرسوم الجمركية وإحكام السيطرة على المنافذ الحدودية. نتيجة لذلك، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.7 في المائة خلال عام 2016.

أما بالنسبة لعام 2017، فمن المتوقع أن يتراوح معدل التضخم حول 3.5 في المائة.

في **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال أبريل 2016<sup>(58)</sup> بنحو 6.7 في

في **مملكة البحرين**، سجل متوسط الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك<sup>55</sup>، خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 حوالي 3.2 في المائة مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق. يرجع ذلك بصفة أساسية للضغوط التضخمية التي شهدتها أسعار مجموعات النقل، والثقافة والترفيه، والمساكن، والمياه والكهرباء، والغاز وأنواع الوقود الأخرى. فقد قامت المملكة باتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى خفض مستويات الدعم بصورة متدرجة، منها رفع سعر البنزين والغاز. إضافة إلى تعديل هيكل الدعم لكل من الكهرباء والماء ليشمل تغطية سكن واحد للمواطنين. كما أن استمرار تراجع الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط من شأنه توليد ضغوط على سعر صرف العملة المحلية وبالتالي التأثير في المستوى العام للأسعار. وفي ضوء ما سبق، يتوقع أن يتراوح المستوى العام للأسعار في مملكة البحرين حول 2.9 في المائة خلال عام 2016.

فيما يخص 2017، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.1 في المائة.

في **سلطنة عُمان**، بلغ معدل التضخم خلال شهر مايو 2016<sup>56</sup> حوالي 1.14 في المائة، وذلك مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار مجموعة النقل والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى والصحة. وقد تبنت السلطنة إجراءات خاصة بإعادة ترتيب أولويات الدعم الحكومي وخاصة تعديل أسعار الوقود والطاقة ورفع رسوم بعض الخدمات العامة. إضافة إلى الإجراءات الخاصة بترشيد مستويات الإنفاق الحكومي وضغط النفقات والمصاريف العامة إضافة إلى تأثير تراجع أسعار النفط العالمية على مستويات الطلب المحلي وتخفيف الضغوط التضخمية.

كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم حول مستوى 1.8 في المائة خلال عام 2016. وعلى صعيد توقعات التضخم خلال عام 2017، فمن المتوقع أن يبلغ حوالي 2.5 في المائة.

### ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

شهدت دول المجموعة (باستثناء الجزائر) تواصل الاختناقات في سلاسل إمداد السلع الأساسية نتيجة للتطورات المحلية التي تشهدها هذه الدول، إضافة إلى أثر هذه الظروف على نزوح السكان من بعض المناطق إلى مناطق أخرى، الأمر الذي يولد ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع أسعار الإيجارات وخدمات المرافق السكنية في تلك المناطق التي نزح إليها السكان.

57 الجهاز المركزي للإحصاء - العراق - نشرة يونيو 2016.

58 الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر - نشرة مايو 2016.

55 الجهاز المركزي للمعلومات، مايو 2016، مملكة البحرين.

56 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان - مايو 2016.

زيادة الضغوط التضخمية. كحصلة للتطورات السابقة، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 12.5 في المائة.

بالنسبة لعام 2017، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 13 في المائة.

في **الجمهورية التونسية**، استقر متوسط المستوى العام للأسعار خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2016<sup>(60)</sup> ليبلغ حوالي 3.4 في المائة. كما سجل معدل التضخم في تونس حوالي 3.9 في المائة خلال شهر يونيو 2016. ويعزي ذلك، للارتفاع الذي شهدته أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات والملابس والسكن والطاقة المنزلية. ويتوقع أن تقوم الحكومة بداية من النصف الثاني لعام 2016 باتخاذ إجراءات لإصلاح منظومة الدعم من خلال تطبيق "آلية التعديل التلقائي" لأسعار المحروقات، الأمر الذي سينعكس على المستوى العام للأسعار بصورة عامة. كما يتوقع أن تتجه الحكومة نحو الإبقاء على الدعم الموجه إلى المواد الغذائية في ظل تراجع الأسعار العالمية لها. كما أن تباطؤ النشاط الاقتصادي من شأنه أن يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المدفوعة بعوامل جذب الطلب. وكمحصلة لتلك التطورات، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم حوالي مستوى 4 في المائة خلال عام 2016. وبالنسبة لعام 2017، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 4.7 في المائة.

بالنسبة **للمملكة المغربية**، سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعاً بلغ نحو 1.9 في المائة خلال شهر مايو 2016<sup>(61)</sup>. ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل. كما بلغ متوسط معدل التضخم خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 حوالي 1.3 في المائة. ويتأثر المستوى العام للأسعار في المغرب بتطور الأسعار العالمية للسلع الأساسية خاصة النفطية منها، نظراً لتطبيق آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للأسواق المحلية. إضافة إلى أثر تراجع الإنتاج الفلاحي خلال عام 2016 على أسعار السلع الغذائية. في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 1.6 في المائة.

بالنسبة لعام 2017، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.4 في المائة.

المائة. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار مجموعات الملابس، والسكن، والمواد الغذائية، والصحة، والنقل، والاتصالات. فقد ارتفعت الضغوط التضخمية الناتجة عن تقليص الدعم الموجه للكهرباء، والبنزين، والغاز، إضافة إلى الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 5.9 في المائة.

بالنسبة لعام 2017، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم حول 6.6 في المائة.

## (2) الدول العربية المستوردة للنفط

سجلت معظم دول المجموعة خلال الأشهر الأولى من عام 2016 زيادة في مستويات التضخم كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار السلع الغذائية ومنتجات الوقود والطاقة المنزلية والنقل. فقد تأثرت معدلات التضخم بتلك الدول بالسياسات الرامية نحو ترشيد مستويات الدعم وخاصة الموجه منها للمنتجات النفطية، وحد من تفاقم حدة ارتفاع مستويات التضخم هو بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات منخفضة. كما خفف من حدة الضغوط التضخمية تبني السلطات النقدية في معظم دول المجموعة سياسة نقدية انكماشية، إضافة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وأثرها في الحد من الضغوط التضخمية المدفوعة بعوامل جذب الطلب.

من جانب آخر، ساهم أثر التمرير الناتج عن تعرض قيمة العملة المحلية لبعض الدول لضغوط، نظراً لتراجع الموارد من النقد الأجنبي في تلك الدول، في زيادة مستويات التضخم. إضافة إلى أثر زيادة أعداد النازحين إلى بعض دول المجموعة على زيادة الضغوط التضخمية وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم لدى دول المجموعة حوالي 9.6 في المائة خلال عام 2016. بالنسبة لعام 2017، من المتوقع أن يصل معدل التضخم في دول المجموعة إلى حوالي 10.3 في المائة.

في **جمهورية مصر العربية**، ارتفع معدل التضخم السنوي ليصل إلى مستوى 13.97 في المائة خلال يونيو 2016<sup>(59)</sup>، ويعتبر هذا أعلى معدل منذ يناير 2009. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والملابس والسلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى. فقد ساهم زيادة أثر التمرير نتيجة استمرار التقلبات التي تتعرض لها قيمة العملة المحلية مع انخفاض الموارد من النقد الأجنبي، في ارتفاع معدل التضخم. كما ساهمت أيضاً الإجراءات التي تتخذها الحكومة لخفض مستويات الدعم وخاصة بالنسبة لمنتجات الطاقة في

60 المعهد الوطني للإحصاء، الجمهورية التونسية، يونيو 2016.

61 المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية، مايو 2016.

59 البنك المركزي المصري، التحليل الشهري للتضخم، يونيو 2016.



في جمهورية السودان، ارتفع المستوى العام للأسعار بنحو 13.98 خلال شهر مايو 2016<sup>(63)</sup>. مقارنة مع الشهر المناظر من العام السابق. يعزى ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات، والسكن والمياه ومنتجات الطاقة، والنقل. في ضوء اتجاه الحكومة نحو إعادة هيكلة وترشيد مستويات الدعم الموجه للمنتجات النفطية، واستهداف السلطة النقدية لاحتواء الموجات التضخمية من خلال تبني سياسة نقدية انكماشية، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 15.8 في المائة.

أما على صعيد التوقعات لعام 2017، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 18 في المائة.

في موريتانيا، تماشياً مع تحسن الإنتاج الزراعي وانخفاض أسعار المواد الغذائية، فقد تراجع معدل التضخم السنوي ليصل إلى نحو 0.5 في المائة خلال عام 2015.

في ضوء ذلك، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 2.0 في المائة. وعلى صعيد التوقعات بالنسبة لعام 2017، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.0 في المائة.

في فلسطين، تتأثر اتجاهات الأسعار المحلية بالأسعار العالمية وخاصة بالنسبة لأسعار النفط والغذاء. وفي ضوء بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات منخفضة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 0.8 في المائة. بالنسبة لعام 2017، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.2 في المائة.

في المملكة الأردنية الهاشمية، زادت وتيرة التراجع في المستوى العام للأسعار خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2016 لتصل إلى نحو 1.2 في المائة مقارنة مع تراجع قدره 1 في المائة مُسجل خلال الأربعة أشهر المقابلة من العام السابق. جاء ذلك كمحصلة لتواصل انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على مستويات الأسعار المحلية. نظراً لاستمرار أثر الناشرين على مستويات الطلب المحلي من السلع والخدمات وخاصة السكن، إضافة إلى أثر تحديات أسعار الصرف العالمية مقابل الدولار، خاصة اليورو، وأثره على أسعار الواردات السلعية، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2016 نحو 1.2 في المائة.

فيما يتعلق بعام 2017، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.2 في المائة.

أما في الجمهورية اللبنانية، حقق المستوى العام للأسعار خلال شهر مايو 2016<sup>(62)</sup> انخفاضا قدرة 2.45 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق. يعزى ذلك لتراجع أسعار السكن ومنتجات الطاقة، ومجموعة المواد الغذائية والنقل. كمحصلة لبقاء الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة. في ضوء محافظة مصرف لبنان على بقاء التضخم عند مستويات منخفضة وذلك مع الاستمرار في اتباع البرامج التحفيزية للنمو الاقتصادي، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في عام 2016 حوالي 1.4 في المائة. كما أنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.8 في المائة خلال عام 2017.

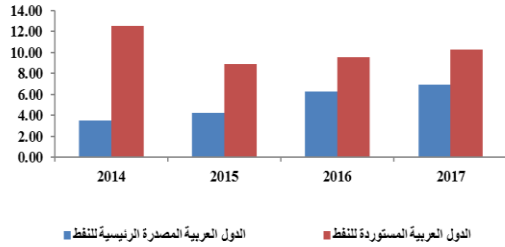
62 إدارة الإحصاء المركزي، الجمهورية اللبنانية، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك - مايو 2016.

63 الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية السودان، نشرة مايو 2016.

### شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2016 و2017 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

وسط اختلاف اتجاهات تطور الأسعار ما بين الدول المصدرة للنفط والمستوردة له

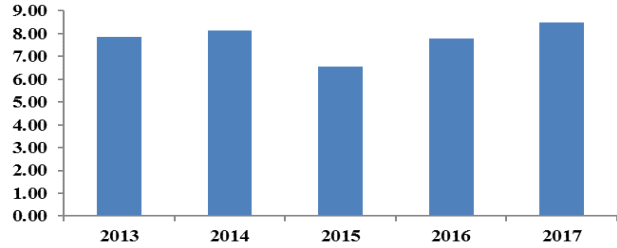
معدل التضخم في مجموعات الدول العربية الرئيسية (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

من المتوقع زيادة معدل التضخم المرجح في الدول العربية إلى 7.8 في المائة عام 2016 وارتفاعه إلى 8.5 في المائة عام 2017.

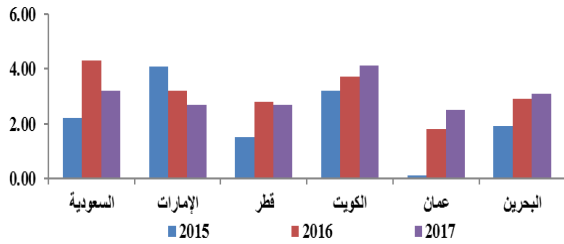
معدل التضخم في الدول العربية\* (%)



بإستثناء سورية\*  
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث يتوقع أن تشهد بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً في معدل التضخم عام 2016.

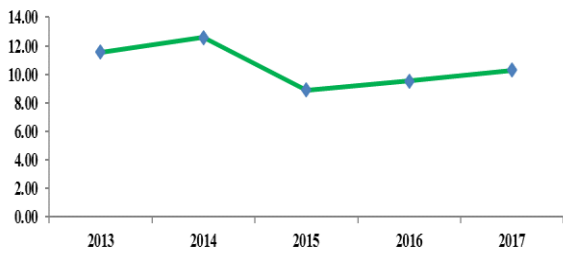
معدل التضخم: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

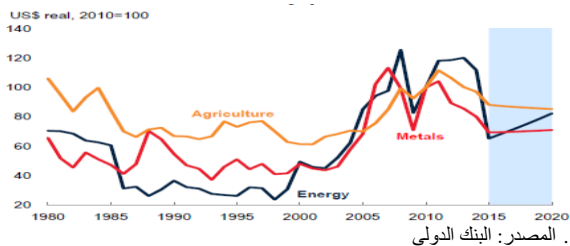
كما ستتجه معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط نحو الارتفاع

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



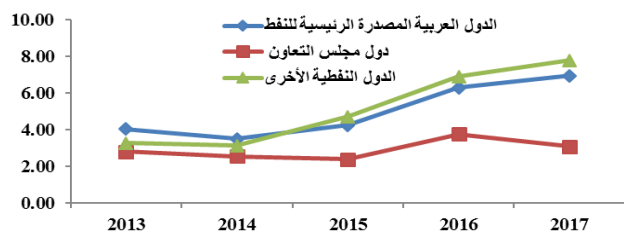
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

بفعل تراجع الأسعار العالمية للنفط والغذاء وتحسن قيمة العملات العربية المرتبطة بالدولار مقابل العملات الأخرى  
الرقم القياسي لأسعار السلع الأساسية



يتوقع أن يشهد معدلات التضخم ارتفاعاً في الدول العربية المصدرة للنفط عام 2016 ووسط أداء متباين للمجموعات الفرعية

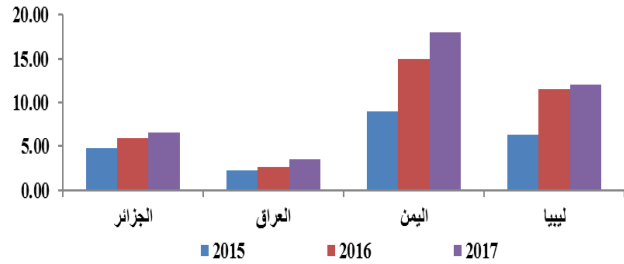
معدل التضخم: الدول العربية المصدرة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

بينما سترتفع معدلات التضخم في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

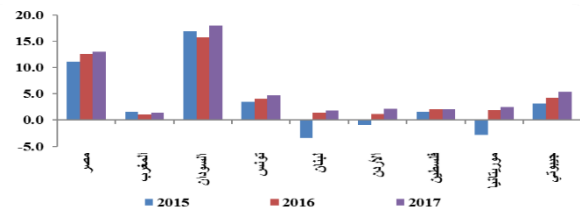
معدل التضخم: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في عدد من دول المجموعة

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

## الملحق الإحصائي

### اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2017)

%

معدل النمو بالأسعار الثابتة					
*2017	*2016	2015	2014	2013	
2.0	1.7	3.5	3.6	2.7	السعودية <sup>(1)</sup>
3.0	2.8	3.4	4.6	4.3	الإمارات
3.0	3.2	3.7	4.0	3.4	قطر <sup>(2)</sup>
1.7	1.3	1.8	0.5	1.1	الكويت
2.5	1.9	4.1	2.9	3.9	عمان
2.7	2.5	2.9	4.5	5.3	البحرين
<b>2.4</b>	<b>2.1</b>	<b>3.4</b>	<b>3.5</b>	<b>3.1</b>	<b>دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</b>
3.7	3.6	3.7	3.8	2.8	الجزائر
6.0	3.5	2.4	-2.1	5.6	العراق
10.0	-15.0	-0.2	-0.2	4.8	اليمن
15.0	-10.0	-24.0	-24.0	-52.0	ليبيا <sup>(3)</sup>
<b>6.2</b>	<b>0.7</b>	<b>0.1</b>	<b>-2.7</b>	<b>-5.7</b>	<b>الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون</b>
<b>2.8</b>	<b>2.4</b>	<b>3.3</b>	<b>3.1</b>	<b>3.3</b>	<b>الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط</b>
3.8	3.2	4.2	2.2	2.1	مصر
3.9	2.0	4.5	2.6	4.5	المغرب
6.3	6.1	3.5	3.3	4.4	السودان <sup>(4)</sup>
2.5	2.0	1.0	2.3	2.4	تونس
2.5	1.7	1.0	2.0	2.0	لبنان
2.7	2.3	2.5	3.1	2.8	الأردن
3.5	3.3	3.5	..	..	فلسطين
4.2	4.2	2.0	6.6	6.4	موريتانيا
6.8	6.5	6.5	6.5	6.0	جيبوتي
4.3	3.4	2.7	..	..	الصومال
2.8	1.5	1.2	2.1	3.5	القمر
<b>3.9</b>	<b>3.1</b>	<b>3.5</b>	<b>2.5</b>	<b>3.1</b>	<b>الدول العربية المستوردة للنفط</b>
<b>3.1</b>	<b>2.6</b>	<b>3.4</b>	<b>2.9</b>	<b>3.3</b>	<b>إجمالي الدول العربية<sup>(5)</sup></b>

\* توقعات

- المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.
- (1) يشار إلى أن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية قد قامت بتغيير سنة الأساس لتصبح 2010 بدلاً من 1999. عليه، اختلفت التقديرات الرسمية لمعدل النمو بالأسعار الثابتة وفق لهذا التغيير، مقارنة بالتقديرات الصادرة السنوات السابقة.
- (2) يشار إلى أن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر قامت بتغيير سنة الأساس لحساب بيانات الناتج بالأسعار الثابتة من سنة 2004 إلى سنة 2013، وهو ما استتبعه تغير معدلات نمو الاقتصاد القطري بما يعكس تغيير سنة الأساس.
- (3) المصدر: مصرف ليبيا المركزي.
- (4) تقديرات السلطات الوطنية.
- (5) باستثناء ليبيا واليمن اللتين يشهد معدل نموها تقلبات حادة منذ عام 2011.

## الملحق الإحصائي

### اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2017 – 2013)

معدل التضخم (%)					
*2017	*2016	2015	2014	2013	
3.2	4.3	2.2	2.7	3.5	السعودية
2.7	3.2	4.1	2.4	1.1	الإمارات
2.7	2.8	1.7	3.4	3.1	قطر
4.1	3.7	3.3	2.9	2.7	الكويت
2.5	1.8	0.1	1.0	1.1	عمان
3.1	2.9	1.9	3.0	3.3	البحرين
<b>3.1</b>	<b>3.8</b>	<b>2.4</b>	<b>2.6</b>	<b>2.8</b>	<b>دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</b>
6.6	5.9	4.8	2.9	3.3	الجزائر
3.5	2.7	2.3	2.2	1.9	العراق
18.0	15.0	9.0	8.1	11.1	اليمن
12.0	11.5	6.3	3.1	2.6	ليبيا
<b>7.8</b>	<b>6.9</b>	<b>4.7</b>	<b>3.2</b>	<b>3.3</b>	<b>الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون</b>
<b>7.0</b>	<b>6.3</b>	<b>4.3</b>	<b>3.5</b>	<b>4.1</b>	<b>الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط</b>
13.0	12.5	11.1	10.1	6.9	مصر
1.4	1.6	1.6	0.4	1.9	المغرب
18.0	15.8	16.9	36.9	37.1	السودان
4.7	4.0	3.5	4.9	5.8	تونس
1.8	1.4	-3.4	1.5	3.2	لبنان
2.2	1.2	-0.9	2.9	4.2	الأردن
1.2	0.8	1.4	1.7	1.7	فلسطين
3.0	2.0	0.5	3.8	4.1	موريتانيا
5.4	4.3	3.1	2.9	2.4	جيبوتي
<b>10.3</b>	<b>9.6</b>	<b>8.9</b>	<b>12.6</b>	<b>11.6</b>	<b>الدول العربية المستوردة للنفط</b>
<b>8.5</b>	<b>7.8</b>	<b>6.5</b>	<b>8.1</b>	<b>7.8</b>	<b>إجمالي الدول العربية<sup>(1)</sup></b>

\*توقعات صندوق النقد العربي

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات